المجلس الأعلى لشؤون المرأة

مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير أوضاع المرأة

في اقليم كوردستان

٢٠١٣-٢٠١٩

(المسودة الثالثة للفريق)

جدول المحتويات

المقدمة ٥

أولا- السياق العام والمنهجية ٨

1. الوضع العام ٨

١,١. المعطيات المجتمعية-الديمغرافية ٨

2.1. الإطار والوضع السياسي ٨

٣,١. الوضع الاقتصادي ٩

٤,١. المنظومة الاجتماعية ٩

2. المسار والمنهجية ١٠

١,٢. نقطة الانطلاق والخلفية المرجعية الوطنية والدولية للاستراتيجية ١٠

2.2. عملية تطوير الاستراتيجية ١١

٣,٢. الفرص المتاحة لإنجاح الاستراتيجية ١٢

٤,٢. العقبات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية ١٣

ثانيا- وضع المرأة في إقليم كوردستان مجالات الاهتمام الرئيسية ١٥

١. المدخل العام ١٦

١,١. المضمون ١٦

Error! Bookmark not defined. ..... ٢,١. لمحة تاريخية

٣,١. المجهودات على مستوى الإقليم ١٦

٢. الإطار القانوني والتشريعي ١٧

Error! Bookmark not defined. ..... ١,٢. الدستور

Error! Bookmark not defined. ..... ٢,٢. قانون الاحوال الشخصية

Error! Bookmark not defined. ..... ٣,٢. قانون العقوبات

Error! Bookmark not defined. ..... ٤,٢. قانون مكافحة العنف الأسري

Error! Bookmark not defined. ..... ٥,٢. قانون العمل

Error! Bookmark not defined. ..... ٦,٢. إجازة الأمومة والولادة

Error! Bookmark not defined. ..... ٧,٢. بعض القوانين الأخرى ذات العلاقة

Error! Bookmark not defined. ..... ٨,٢. الخلاصة

3. مؤشرات التنمية والفجوات في التمتع بالحقوق الإنسانية ١٩

1.3. التعليم ١٩

2.3. الصحة والصحة الإنجابية ٢١

3.3. مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي ٢٦

٤,٣.المشاركة في المجال السياسي واتخاذ القرار ٣٠
ثالثا- إطار تطوير المرأة في إقليم كوردستان: المرجعية، الرؤية وهيكل الاستراتيجية..... ٣٥
١. الإطار المرجعي ٣٥
١,١. الإطار المرجعي الحقوقي والتنموي الوطني ٣٥
٢,١.الإطار المرجعي الحقوقي والتنموي الدولي ٣٦
٢. الرؤية..... ٣٦
١,٢. الخلفية العامة..... ٣٦
٢,٢. منهاج الاستراتيجية..... ٣٧
٣.الهيكل الاستراتيجي لتطوير المرأة في كوردستان العراق..... ٣٩
١,٣.المسار ٣٩
٢,٣.مجالات الاهتمام الرئيسية الأولويات ٤٠
3.3.الفجوات والتحديات ٤٠
٤.مصفوفة النتائج..... ٤٢
٥. التدخلات الاستراتيجية..... ٤٦
1.5. على مستوى التشريعات والسياسات ٤٦
2.5 على مستوى الموارد..... ٤٦
٣,٥.بناء القدرات المؤسساتية والفنية ٤٦
٤,٥. بناء تحالفات وشبكات من أجل الدعم والتعاون..... ٤٧
رابعا: الآليات المؤسساتية للتنفيذ، المتابعة والتقويم..... ٤٩
1.الآليات المؤسسية من أجل التنفيذ والمتابعة والتقييم..... ٤٩
١,١.المجلس الأعلى لشؤون المرأة..... ٤٩
٢,١. دور القطاعات الحكومية ٥٠
٣,١.دور المجالس المنتخبة على المستوى الإقليمي والمحلي ٥٠
٤,١.دور المجتمع المدني ٥١
٥,١.دور وسائل الإعلام ٥٢
٢. آليات المتابعة والتقويم..... ٥٢
1.2. توفير معلومات الخط الأساس..... ٥٢
٢,٢.البنية المؤسسية ٥٣
٣,٢.وضع نظام متابعة وتقويم..... ٥٤
4.2.مؤشرات تنفيذ الاستراتيجية ٥٦
٣. آليات التعاون والتنسيق والتنفيذ ٥٦
1.3. إطار وشروط تشكيل الآليات..... ٥٦
٢,٣. الهيئة الوطنية العليا لتمكين المرأة الكوردستانية وتحقيق المساواة بين الجنسين ٥٧
3.3. للجنة التنفيذية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة..... ٥٨
٤,٣.طرق التنفيذ..... ٥٨
الخاتمة..... ٦٠

المرفقات ٦٢

المرفق الأول: من التحليل وتحديد سلسلة النتائج إلى مصفوفة النتائج ٦٢
المرفق الثاني: من مصفوفة النتائج إلى تحديد دور الشركاء الفئات المستهدفة ٦٥
المرفق الثالث: من مصفوفة النتائج إلى تحديد إطار المتابعة والتقييم ٧٠

المقدمة

إن التغييرات التي شهدها العالم ومنطقة الشرق الأوسط وخصوصا العراق وإقليم كوردستان، تركت تأثيرات عديدة ومختلفة على المجتمع الكوردستاني وفرضت تحديات جديدة على الدولة وعلى المجتمع ككل ومنها وبصفة خاصة قضية مشاركة المرأة في عملية التنمية كمواطنة كاملة الحقوق والواجبات مثلها مثل أي مواطن بصفة متساوية وبدون أي شكل من أشكال التمييز.

وفي هذا الصدد، لقد أقر المؤتمر العالمي لحقوق الانسان ومؤتمرات التسعينات الأخرى[1] وبعدها بيان الألفية وأهدافه على أن حقوق المرأة الإنسانية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان عامة وأنها مثلها مثل حقوق الإنسان بصفة عامة وتخضع لنفس المبادئ و أنها من ضمن هذه المبادئ غير قابلة للتصرف.

وتشكل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي أهدافا ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي وكل الدول التي التزمت بذلك عن طريق تبني خطط عمل المِؤتمرات الدولية المذكورة أو المصادقة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة، امرأة كان أو ورجلا، أو تلك التي تغطي بصفة خاصة حقوق المرأة (اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة) أو الطفلة والمراهقة(اتفاقية حقوق الطفل).

إن تعزيز موقع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل أمران متصلان بمسألة حقوق الإنسان وشرط للعدالة الاجتماعية **وينبغي ألا ينظر إليهما بشكل منعزل على أنها مسائل خاصة بالمرأة**، فهي السبيل الوحيد لبناء مجتمع قابل للاستمرار وعادل ومتقدم كما أنهما شرطان أساسيان لتحقيق الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي في البلد.

وتؤكد معظم المبادرات والتقارير والاستراتيجيات لحكومة إقليم كوردستان على ضرورة مساهمة جميع مكونات المجتمع الكردستاني في تحقيق التنمية، كضمان لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها وبالذات الاجتماعي

[1] على سبيل المثال، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة ١٩٩٤، المؤتمر الدولي للمرأة، بيجينغ، ١٩٩٥

لأن النمو الاقتصادي لا يكفي وحده لتحسين نوعية حياة السكان ورفاهيتهم إذ أن إهمال البُعد الإنساني قد يساهم في نشوء ظروف قد تزيد من حدة التفاوت والتهميش الاجتماعي في بعض الأحيان كانتشار مظاهر التمييز، العنف والاستغلال والقتل بصفة عامة وقد تكون المرأة بسبب وضعها الهش أكثر عرضة لذلك ولأوضاع اجتماعية أخرى دخيلة على المجتمع الكوردستاني.

وفي ظل توجهات إقليم كوردستان في بناء نظام سياسي يتميز بالديمقراطية والمدنية أصبحت مشاركة المرأة كمواطنة كاملة في هذه العملية من المقتضيات الضرورية. ومن هنا تأتي أهمية تبني استراتيجية وطنية شاملة تكفل تمتع جميع أفراد المجتمع بحقوقهم وباتباع نهج شامل فيما يتعلق بجميع جوانب التنمية وهي: المساواة بين المرأة والرجل واحترام حقوق الإنسان مع السهر على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية.

إن التنويه المظاهر سلبية في المجتمع والعمل على معالجتها، خاصة تلك المتعلقة باضطهاد وقمع المرأة وممارسة التمييز والعنف ضدها في محيط المجتمع والأسرة وفي مكان عملها وغيره، من أولويات اجندة حكومة إقليم كوردستان ولهذا الغرض دعمت المبادرة التشاركية بين عدة جهات لإعداد استراتيجية وطنية تهدف تنمية وتطوير مكانة ودور المرأة الكوردستانية من خلال تركيز كل الجهود لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة الكوردستانية لضمان تمتعها بكافة حقوقها الإنسانية وأخذ كل الإجراءات اللازمة لتمكينها من ذلك وتحقيق المساواة التامة بين المرأة والرجل في المجتمع الكردستاني.

١. السياق العام والمنهجية

أولا– السياق العام والمنهجية

١. الوضع العام

١,١ . المعطيات المجتمعية–الديمغرافية

إقليم كوردستان هو كيان اتحادي في العراق، عاصمته أربيل ويحده إيران شرقا وتركيا شمالا وسوريا في الغرب. وتبلغ المساحة الإجمالية للإقليم ٨٠,٠٠٠* كم مربع. وبلغ عدد سكان الإقليم ٤,٦٩٨,٧٩٠* مليون نسمه سنة ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١٦ حوالي ٥,٦٠١,٢٢٧* مليون نسمة. (المعلومات ماخوذة من مشروع خطة تنمية اقليم كوردستان ٢٠١١-٢٠١٦)

١,٢ . الإطار والوضع السياسي

١,٢,١ . المنظومة السياسية

يعتمد النظام السياسي في إقليم كوردستان التعددية السياسية وتداول السلطة سلمياً ومبدأ الفصل بين السلطات. إن الدستور العراقي يقر بحكومة إقليم كوردستان وببرلمان كوردستان كمؤسسة إقليمية. وتتكون الحكومة الائتلافية الحالية من عدة أحزاب سياسية والتي تعكس تنوع سكان الإقليم الى جانب وجود المعارضة.

١,٢,٢ . الوضع السياسي العام وأثره على أمن المجتمع

شهد إقليم كوردستان في السنوات السابقة وذلك بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ وانتخاب برلمان كوردستان في عام ١٩٩٢ وتشكيل الحكومة، تطورا ملحوظا في مجالات شتى. ونتيجة لجهود السلطات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني انتقلت كوردستان إلى مرحلة جديدة بالنسبة إلى الأوضاع السابقة ومعاناتها من السياسة العدوانية التي مارسها النظام العراقي السابق ضد الشعب الكوردستاني في ممارسة ابشع الحملات من القمع و التهجير و الترحيل القسري مع اتباع سياسة الارض المحروقة و التدمير الشامل للبنية التحتية و الجينوسايد خصوصا في مدينة حلبجة حيث تم ابادة ٥٠٠٠ انسان بالاسلحة الكيمياوية المحرمة دوليا و اصابة اكثر من ٥٠٠٠ انسان بجروح و تشوهات خلقية من جراء ذلك ، بالاضافة الى ابادة (١٨٢٠٠٠)

انسان ضمن عمليات الانفال السيئة الصيت، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية حيث كانت النساء أولى ضحاياها الى جانب المشاكل الاقتصادية مما أدى الى زيادة نسبة الامية والفقر والبطالة وممارسة التمييز والعنف ضد المرأة .

٣,١. الوضع الاقتصادي

١,٣,١. الإطار العام

لاشك ان الغاية من عملية التنمية الاقتصادية هي تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع ، فالانسان هو هدف التنمية واداتها في ذات الوقت. ان عملية التنمية تستلزم زيادة الانتاجية للموارد البشرية التي تعد واحدة من اهم مقومات هذه العملية ، وذلك من خلال تهيئة واعداد الموارد البشرية المؤهلة بكفاءة عالية واشراكها بفاعلية في العملية الانتاجية .الا ان كيفية استخدام هذه الموارد البشرية تعتمد على طبيعة ونمط الاقتصاد السائد في المجتمع .

ان الواقع الحالي للاقتصاد العراقي و اقتصاد اقليم كوردستان يعبر عن صورة لاقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية التي تستخدم لتمويل موازنة عامة تركز على الجانب التشغيلي بمعدل ٧٠% , بينما تعد مساهمة القطاعات الاخرى غير النفطية متواضعة جدا . هذا الواقع لايعد سليما ومجديا من وجهة نظر اقتصادية، وبالتالي فأن الامر يستلزم اعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطة اقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار خفض الاعتماد على العوائد النفطية واستثمار هذه العوائد لتنمية وتنشيط القطاعات الاخرى لكي تساهم بفاعلية اكبر في تمويل الموازنة واستخدام الموارد البشرية فيها بهدف خلق فرص عمل ومعالجة مشكلة البطالة بشكل عام والبطالة المقنعة بشكل خاص . ويتطلب ذلك تأهيل الموارد البشرية , رجالا ونساءا مع زيادة الاهتمام بالعنصر النسائي من خلال تمكينها من التمتع بحقوقها الانسانية واستثمار قدراتها في مجالات منتجة ومجدية .

وبالرغم من ان المرأة الكوردستانية احرزت تقدما هاما في مجالات عديدة لعل في مقدمتها التعليم والعمل الاجتماعي وغيرها ، الا ان معدل نشاطها الاقتصادي ما يزال متدنيا ، حيث تقدر مساهمة المرأة الكوردستانية في النشاط الاقتصادي حوالي ١٢،٩% فقط ،وذلك طبقا لبيانات هيئة الاحصاء في وزارة التخطيط لحكومة اقليم كوردستان التي اشارت ايضا الى ان معدل البطالة عند النساء يصل الى ٣٤،٤% بينما يقدر هذا المعدل عند الذكور ٩،٦% فقط . ويدخل تشجيع مساهمة المرأة في سوق العمل ضمن نطاق مكافحة الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان. عبر ما يوفره عمل المرأة من دعم لميزانية الاسرة التي تنتمي اليها , وخاصة الاسرة التي تعيلها المرأة .

٤,١. المنظومة الاجتماعية

يعد المجتمع الكوردستاني في اغلبه مجتمعا تقليديا أبويا محافظا وتتسم بنيته بتوزيع المكانة والأدوار والمهام والمسؤوليات بين الرجال والنساء وفي نفس مجموعة الرجال وبين الكبار والصغار في نفس المجموعة ومن

مجموعة إلى أخرى وما يترتب عن ذلك فيما يخص تنظيم العلاقات وترتيبها داخل الأسرة وخارجها ضمن جميع المؤسسات المجتمعية والحصول على الموارد والتحكم فيها بما في ذلك توزيع السلطة والقدرة على اتخاذ القرار داخل الأسرة وخارجها.

إن هذه المنظومة الاجتماعية التقليدية لا تزال تفرض على النساء القبول ببعض العادات الاجتماعية مثل الزواج المبكر وزواج الأقارب، والزواج الشغار، الذي يربط مصائر الأزواج ببعضها.

وفي الحقيقة، لا يختلف المجتمع الكوردستاني عن المجتمعات الأبوية الأخرى في المنطقة،بالذات فيما يخص تبني وانتشار بعض الممارسات ذات الخلفية الثقافية والاجتماعية التي تعزز ممارسة أشكال التمييز والعنف الموجه ضد المرأة، القائم على النوع الاجتماعي وبالتالي تعيق في ذات الوقت الجهود المناهضة له من أجل منح المرأة حقوقها المشروعة والخروج عن العرف الاجتماعي الذي يقف عائقا أمام بناء دولة القانون والمؤسسات التي من المفروض أن تتحمل مسؤولية تكريس ثقافة وقيم المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان للرجال والنساء بصفة متساوية وفي جميع مراحل حياتهم.

٢. المسار والمنهجية

١,٢. نقطة الانطلاق والخلفية المرجعية الوطنية والدولية للاستراتيجية

ارتكز إعداد الاستراتيجية على التجارب والمكاسب الوطنية وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى الكثير من الجهود والمحاولات خلال فترة ٢٠ سنة المنصرمة من قبل منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات المهتمة بقضايا وشؤون المرأة وحقوقها الإنسانية في كوردستان بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة، حيث تشكلت منذ ٢٠٠٦ عدة مؤسسات حكومية معنية بمكافحة العنف والتمييز ضد النساء.

تأخذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير المرأة من روح الدستور العراقي، الذي يرتكز كما يبينه العديد من مواده، على مبدأ المساواة، بين الجنسين وأمام القانون... كما تنطلق الاستراتيجية من إرادة حكومة إقليم كوردستان بالنهوض بالمجتمع الكوردستاني. ويمثل تطوير واعتماد استراتيجية وطنية لتطوير المرأة في كوردستان محصلة طبيعية ومنطقية لبنود مشروع الدستور وسياسة إقليم كوردستان في إعادة بناء الإقليم على أساس ديمقراطي مدني، واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة ونبذ جميع أشكال التمييز في المجتمع.

وتعتمد الاستراتيجية على وثائق وطنية منها خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان (٢٠١٢-٢٠١٦) والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة وكذلك الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر(٢٠١٠-٢٠١٤) واستراتيجية الصحة الانجابية.

وترتكز الاستراتيجية على التزامات العراق الدولية في إطار عضوية الدولة العراقية في الأمم المتحدة، ومن بين هذه الالتزامات تلك المرتبطة بالمصادقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وكذلك خطط عمل المؤتمرات الدولية (فينا ١٩٩٣، القاهرة ١٩٩٤ وبكين ١٩٩٥ وكذلك بيان الألفية وأهدافه التنموية، ٢٠٠٠). ومن المفروض فيما يخص الموضوع الذي تهدف هذه الاستراتيجية معالجته أن تترجم هذه الالتزامات إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من أشكال التمييز والعنف المختلفة التي تواجه النساء.

٢,٢. عملية اعداد الاستراتيجية

استلزم اعداد الاستراتيجية جهدا شاركت فيه كل الجهات المتدخلة المعنية على كافة المستويات من حكومة إقليم كوردستان والمؤسسات التشريعية والقضائية والمجتمع المدني وأكاديميين/ات كما ساهمت فيه المنظمات الدولية والأممية بدعم وتنسيق من هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين[٢].

ولقد مر اعداد الاستراتيجية بالمراحل التالية:

- مراجعة وتحليل واقع المرأة في كوردستان عامة كتقييم أولي لوضعها وخصائصه في الحياة الخاصة والحياة العامة وتحديد مكانتها بالارتكاز على أبعاد التنمية والنوع الاجتماعي وحقوقها الإنسانية عن طريق إجراء بحوث ودراسات سابقة.
- مراجعة الأطر القانونية والوثائق والتقارير الوطنية ذات العلاقة بدور المرأة في التنمية ومكانتها في المجتمع وتمتعها بحقوقها الإنسانية،
- مراجعة الوثائق الدولية ذات العلاقة بالنهوض وتطوير بالمرأة وتمكينها،
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى عن طريق مراجعة عدد من الاستراتيجيات الخاصةالمشابهة
- التشاور والتنسيق مع الهيئات الوطنية والدولية ذات العلاقة والعاملة في أقليم كوردستان،

[2] UN Entity for Gender Equality and the empowerment of Women/UN Women

- عقد اجتماع تشاوري مع كافة الشركاء والفاعلين في بداية العمل على الاستراتيجية التي تم خلالها بلورة المنهجية وخطوات العمل اللاحقة في شهر نيسان ٢٠١٢ في اربيل،
- إجراء تقييم وتحليل مؤسساتي للوزارات المعنية وعينة من منظمات المجتمع المدني،
- مراجعة المسودة الأولى من طرف عدد من الخبراء/الخبيرة على المستوى الوطني والإقليمي،
- عقد اجتماع تشاوري في إطار مراجعة مشروع استراتيجية تطوير المرأة بإقليم كوردستان الذي سهر على تحضيره مجموعة من الخبيرات والخبراء بطلب من المجلس الأعلى لشؤون المرأة ودعم من هيئة الأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك، للتأكد من مدى قدرة النتائج المرسومة للاستراتجية على التغيير وتحسين وضع المرأة باعتماد منهاج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والإدارة المركزة على النتائج، وذلك في شهر تموز ٢٠١٢ في عمان.

ولقد التحق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث/كوثر بهذه العملية التخطيطية طلبا من هيئة الأمم المتحدة وبموافقة الهيئات الوطنية الرسمية المذكورة سالفا من أجل المشاركة في المراجعة في مراحلها شبه النهائية.

٣,٢. الفرص المتاحة لإنجاح الاستراتيجية

تسمح مجموعة من المعطيات بتحديد عدد من الفرص المتاحة لتطبيق هذه الاستراتيجية من أجل تمكين المرأة الكوردستانية وتحقيق المساواة بين المراة و الرجل ومن أهمها:

- الالتزام من قبل حكومة إقليم كوردستان بالعمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، والذي انعكس بصفة رسمية في استحداث المجلس الأعلى لشؤون المرأة باشراف المباشر من قبل رئيس الوزراء على اعماله.
- تشكيل "بورد مراقبة حقوق المرأة"[٣] من قبل مجلس الوزراء الذي تتكون عضويته من عدد من الوزارات والمجلس الأعلى لشؤون المرأة. والذي يتوقع منه أن يتأكد من السهر على تنفيذ التزامات الحكومة في الإقليم الخاصة بحقوق المرأة
- وجود العديد من المؤسسات الحكومية التي تعمل بصفة مباشرة أو غير مباشرة في القضايا العامة المتصلة بشؤون المرأة في جميع مراحل حياتها وكجزء من فئاتها المستهدفة كما هو الحال بالنسبة

[٣] يتكامل الجلس والبورد في مهامهما وأدوارهما ويأتي الثاني لدعم عمل الأول.

لقطاع التعليم والصحة والعمل...أو تساهم في معالجة بعض القضايا الحساسة كما هو الحال بالنسبة لمناهضة العنف ضد المرأة مثل وزارة الداخلية وبالذات المديرية العامة لمتابعة العنف ضد المرأة وكذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي توفر الملاجئ لإيواء الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي،

- دور المجتمع المدني النشط والفاعل في مجال حقوق المرأة الإنسانية والذي يعتبر عنصرا أساسيا في لفت الانتباه حول القضايا الحساسة، و رفع مستوى الوعي بالنسبة للقضية مما يخوله القدرات الضرورية في المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية ومراقبة تنفيذ نتائجها وتحقيق التغيير المنشود،
- التزام المنظمات الدولية بدعم جهود حكومة إقليم كوردستان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة فنيا وماليا مما سيمثل بالتأكيد عنصراً مهما في إنجاح إعداد الاستراتيجية وإعمالها وتنفيذها،
- وجود عدد من القوانين والقرارات التي تصب في صالح حقوق المرأة الإنسانية في إقليم كوردستان ، ومنها المبتكرة بالنسبة للمنطقة ككل كما هو الحال فيما يخص قانون مناهضة العنف الأسري،وبعض التعديلات على قانون الاحوال الشخصية وقانون العقوبات ..الخ
- التغيير والانفتاح اللذان طرءآ على المجتمع الكوردستاني في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، الخ... والذي انعكس بشكل إيجابي على إنماء التطلعات نحو مستقبل زاهر ومتطور،
- عدم التزام حكومة الإقليم ببعض القرارات والقوانين الاتحادية المجحفة بحق المرأة بشرط أن لا تتناقض مع الدستور كما هو الحال على سبيل المثال فقط بالنسبة للسفر دون المحرم وعدد من مواد قانوني الاحوال الشخصية و العقوبات...
- وجود مؤسسات اعلامية متنوعة أهلية وغير أهلية وتوفر امكانية لاستفادة منها وتوجيهها لتوعية المجتمع بعمل على ازالة التمييز ضد النساء وتحقيق المساواة بين الرجل و المراة في كوردستان.

٤,٢. العقبات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية

رغم عناصر القوة المذكورة أعلاه، فإن الاستراتيجية سوف تواجه أيضا بعض العقبات التي أظهرتها نتائج المقابلات مع الجهات المعنية سواء ما يخص تفعيل الاستراتيجية نفسها أو تحقيق البعض من نتائجها عند اعتمادها على مستويات عدة: اجتماعية ، ثقافية، سياسية وفيما يخص السياسات بحد ذاتها ومنها المالية، المؤشرات التنموية المنخفضة، الفنية والبرامجية... ومن أهمها:

- كون المجتمع الكوردستاني مجتمع منحدر من البيئة الزراعية له عادات و تقاليد اجتماعية تعزز التمييز بين المرأة والرجل،
- تأثير التوزيع المجتمعي للأدوار والمسؤوليات بين الرجال والنساء وما يترتب عن الصور والممارسات النمطية التقليدية،
- نظرة المجتمع التقليدية لمشاركة المرأة في العملية الاقتصادية وفي التطور المستديم والقضاء على الفقر بين النساء،
- عدم وجود سياسة واستراتيجية واضحة ومستديمة للحكومة،
- ضعف في المعايير والشفافية لشغل المناصب السيادية والقيادية على مستوى الحكومة والأحزاب والبرلمان والإدارة وغيرها بسبب الفساد الاداري والمالي والوساطات التي تحول دون ايجاد التوازن في شغل المناصب العليا او وصول ذوي الكفاءات الى مواقع صنع القرار،
- ضعف البنية التحتية التي تؤدي الى عدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لبرامج تهدف الى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء بشكل عام وتمكينهن داخل المجتمع والأسرة، بصفة خاصة،
- الأزمات السياسية وعدم الاستقرار السياسي الذي يفرض أولويات أخرى على الاطار العام للسياسية المحلية في الاقليم ،
- نسبة الأمية المرتفعة في المجتمع وخاصة بين النساء تعيق عملية التوعية والمعرفة بالقوانين المتعلقة بحقوق المرأة،
- قلة الكوادر التي تعنى بالنوع الاجتماعي المؤسساتي في المؤسسات الحكومية،
- قلة الأبحاث و الدراسات الضرورية المتعلقة بقضايا التمييز ضد المرأة...

٢. وضع المرأة في إقليم كوردستان:

مجالات الاهتمام الرئيسية

ثانيا – وضع المرأة الكوردستانية: مجالات الاهتمام الرئيسية

١. المدخل العام

١,١. المضمون

تم في المرحلة الأولى إجراء وصف عام وتحليل لوضع المرأة من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الانسان ومناقشة النتائج في اجتماع (عمان/ الأردن) في شهر يونيو ٢٠١٢ ولقد تم إثره الاتفاق على تركيز الانتباه على بعض القضايا بصفة أساسية لأنها ذات شمولية وأولويه في نفس الوقت على أن تساهم معالجتها بالضرورة في معالجة قضايا مهمة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

ويحتوي هذا الجزء على عرض المعلومات التي تصف المشكلة في إطار تمكين المرأة في جميع مراحل حياتها من التمتع بحقوقها الإنسانية كما هو الحال بالنسبة للتعليم، الصحة والصحة الإنجابية، المشاركة الاقتصادية والمشاركة في اتخاذ القرار، الحصول على الموارد والتحكم فيها... مع مظلة مخصصة للتشريعات والقوانين الوطنية نظرا لتشابكها وتأثيرها على وضع المرأة وحقوقها في الحياة الخاصة والحياة العامة.

إذ أن أهم المؤشرات التنموية التي تقيس مجالات الاهتمام سوف تبدي وتبرر في نفس الوقت لماذا تم اختيارها كأولويات يجب معالجتها من أجل المساهمة في النهوض بالمرأة الكوردستانية وتمكينها من حقوقها الإنسانية والقانونية والتي سوف يتم أيضا عرضها ومراجعتها بالرجوع إلى الأطر الوطنية والمراجع الدولية التي تخص الاتفاقيات وبرامج المؤتمرات ذات العلاقة,

٢,١. الجهود المبذولة على مستوى الإقليم لتمكين المرأة

يشير التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٨ الى ان قيمة مقياس تمكين المرأة في محافظتي أربيل ودهوك عن قيمة المقياس الوطني(٠,٦٩٦)، حيث بلغت القيمة لمحافظة أربيل (٠,٧٤٢) وفي محافظة دهوك (٠,٧٥٤) في حين جاءت قيمة المقياس لمحافظة السليمانية أقل بقليل من قيمة المقياس الوطني حيث بلغت (٠,٦٧٢) وينسب هذا الارتفاع في محافظات الإقليم إلى التوجهات الداعمة لإدماج المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي بشكل خاص. لقد حرصت الحكومة منذ تأسيسها وبدرجات متباينة على وضع السياسات وأخذ الإجراءات لتهيئة فرص التمكين للمرأة الكوردستانية (التعليم، الصحة، مراكز التدريب،

وغيرها) ، إلا أنها رغم كونها ضرورية للتمكين الا ان الإجراءات الفنية غير كافية، اذ أن من أهم "الضروريات" أن ترسم أهداف دقيقة لعملية تغيير لثقافة وممارسات التمييز وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والنفسية والقانونية والمؤسساتية.

٢. ١الإطار القانوني والتشريعي

تؤسس البيئة التشريعية العادلة قاعدة لا غنى عنها لضمان تمتع المواطنين والمواطنات بحقوقهم الإنسانية الأساسية كما يسمح بتحقيق الأمن الإنساني لهم وبالذات للمرأة بكل ما يعنيه ذلك من حقوق غير قابلة للتجزئة. ولذلك خلال فترة العشرين (٢٠) سنة الماضية، وبفضل جهود ومثابرة المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني والناشطات والناشطين في حقوق المرأة وبعض المؤسسات الإعلامية وخاصة الإعلام النسوي، تم سن مجموعة من القوانين المتقدمة لصالح المرأة في كوردستان.

ويقر الدستور للمرأة حقوقا عديدة مثل: الحق في المشاركة السياسية والاقتصادية، الحق في العمل، الحق في الصحة، الحق في التعليم، حق اختيار الزوج، الطلاق في حالة الضرر، النفقة...ولكن هناك العديد من الفجوات والتناقضات في المنظومة القانونية والتشريعية والممارسات قد تؤثر سلبا وتهدد مبدأ المساواة وتمتع المرأة بحقوقها الإنسانية، بالإضافة الى تعديل العديد من مواد بعض القوانين (قانون العقوبات وقوانين الأحوال الشخصية) ذات التأثير المباشر في القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة في كوردستان. إلا أنه أهم ما يمكن ملاحظته في الفقرات التالية كما يتجلى ذلك في معظم القوانين، تبقى التناقضات والفجوات أيضا ضمن الإطار التشريعي ككل (الدستور والقوانين الأخرى) من جهة، وبين التشريعات، التطبيق أو عدمه والممارسات، من جهة أخرى.

لا يمكن إنكار الإنجازات التي تحققت لصالح تقدم المرأة الكوردستانية ولكن لايزال التمييز ضد المرأة موجودا سواء كان غير مباشرا في بعض القوانين أو واضح في البعض الاخر يذكر على سبيل المثال فقط:

- مشروع الدستور،
- قانون الجنسية ،
- قانون العقوبات ،

- القوانين الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، الضرائب، بعض العلاوات المهنية)،
- قانون الأحوال الشخصية ...

و هذا يؤكد أن هناك حاجة ملحة إلى مراجعة المنظومة التشريعية والقانونية وعدد من النصوص القانونية وأهمها المذكورة أعلاه من أجل:

- ← **معالجة التناقضات الموجودة داخل الدستور بين مبادئ تعزز المساواة وأخرى تكرس التمييز**
- ← **إزالة التناقضات بين عدد من القوانين والقانون الأساسي أي الدستور،**
- ← **إزالة التناقضات فيما بين القوانين والحقوق الممنوحة من جهة والحريات المنتهكة من جهة أخرى سواء كان منصوص عليها قانونا أو أنها في بعض الأحيان أقوى من القانون،**
- ← **ترجمة الالتزامات الدولية (مصادقة الاتفاقيات الدولية) لدولة القانون إلى واقع يتسم بتمتع المواطنين والمواطنات بحقوقهم الإنسانية بصفة متساوية في حياتهم العامة وحياتهم الخاصة وأمام القانون.**

٢. مؤشرات التنمية والفجوات في التمتع بالحقوق الإنسانية

٢,١. التعليم

٢,١,١. التعليم من منظور الحق والتنمية والنوع الاجتماعي

يؤكد الدستور، في المواد ١٤-١٦، على أن التعليم بوصفه عاملا أساسيا لتقدم المجتمع، وكفالته لحق التعليم والزاميته في المرحلة الاساسية وأن مجانيته في مختلف مراحله فرصة حضارية تعزز القوانين النافذة (قانون التعليم الإلزامي رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٧ المعدل وقانون الحملة الوطنية لمحو الأمية الإلزامي وتنسجم مع جوهر مبادئ حقوق الإنسان، خصوصا وأنها لم تنطوي على إشارات تمييزية تحول دون تمتع الفتيات بحق التعليم. غير أن ذلك التمييز يقع في سياق الممارسات والإجراءات والمواقف الاجتماعية التي تركز على الأدوار المنسوبة للفتيات دون الأدوار التي يمكن أن يكتسبنها من خلال التعليم بوصفه أداة تمكين مهمة.

إن الربط بين التعليم وتقدم المجتمع يعبر عن رؤية تنموية، تجسدت في الأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت من جهة، في الهدف الثاني على تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجنسين على السواء لإتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥، وأكدت، من جهة أخرى، في الهدف الثالث على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠١٥ وبالنظر إلى جميع المراحل في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٢,١,٣. التعليم: بين الحق الشرعي والواقع الملموس

إن الإناث، في أغلب مناطق الإقليم، لا يحظين بحقهن في التعليم بصفة متساوية مع الذكور وفي جميع المستويات. وتلعب العديد من التقاليد والممارسات الأسرية والمجتمعية، مثل الزواج المبكر ودوره في التقليص من فرص التحاقهن بالمدارس أو المكوث فيها وتكملة تعليمهن. وهناك عامل آخر يلعب دورا هاما في تحديد فرص الإناث في التعليم وهو الفقر الذي يجعل الآباء يفضلون تعليم الذكور ولعل أكثر المناطق تأثرا في هذا المجال هي المناطق النائية والمناطق المهمشة الأخرى.

فضلا عن ذلك، وإذا ساعد الحظ على التحاقهن بالتعليم ومواصلته، فإن الإناث غالبا ما ينخرطن في تخصصات الفنون والآداب، بينما ينخرط الذكور في تخصصات العلوم والتكنولوجيا، وهذا يجعل الفتاة في وضع لا يمكنها من منافسة أقرانها من الذكور في سوق العمل.

لقد أثمرت الجهود المبذولة للتعامل مع مشكلة الأمية في المجتمع إلى انخفاض نسبتها من ٢٧,٤% إلى 16% في عام ٢٠١٢ وتبقى النسبة الغالبة للعنصر النسوي، حسب بيانات المصادر الرسمية لوزارة التربية لحكومة اقليم كوردستان اذ ان تمثل النساء الاميات نسبة كبيرة وغالبيتهن من الريفيات، ويبدي التقييم السريع لوضع قطاع التعليم والتربية المعطيات المتوفرة رغم قلتها ضرورة اخذ تدابير واجراءات شاملة وسريعة، ومن بين هذه التدابير:

- **تفعيل قانون التعليم الإلزامي ومده إلى نهاية التعليم الاساسي، وتأكيد مجانيته بما في ذلك عن طريق آليات مساءلة بالنسبة لذوي الواجبات من أولياء البنات إلى مسؤولي القطاع التعليمي.**
- **تقوية/تحسين البنية التحتية بزيادة عدد مدارس البنات.**
- **إطلاق حملة جديدة تهدف إلى محو أمية الكبار والصغار من المتسربين والمتسربات من المدرسة في كل مراحل التعليم وخلق برامج تسوية المستوى التعليمي لاسترجاع الفئات الشابة للنظام التعليمي.**
- **توفير الموارد المساعدة لتعليم البنات تكون متكيفة مع واقعهن الاجتماعي والاقتصادي من توفير منح للفقيرات إلى وسائل النقل في المناطق المعزولة ودعم الأسر اقتصاديا.**
- **تبني المجلس الاعلى لشؤون المراة خطة عمل يمكن بمقتضاها حفز صانعي القرار على اعادة النظر في مناهج التعليم بما بما يتوافق وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي تمنع التمييز ضد المرأة وطرح قيم بديلة تؤكد على مبدأ الشراكة بين الجنسين في بناء الحياة**
- **تشخيص مؤشرات تحريض التمييز القائمة على النوع الاجتماعي وتكريس الصور النمطية في المناهج والممارسات داخل المدارس لإجراء إصلاحات تتماشى مع طموحات المجتمع والدولة في مجال التنمية والديمقراطية.**
- **تأسيس مركز دراسات وبحوث في الاقليم ذات شخصية معنوية مستقلة تقع على عاتقه مهمة القيام بإجراء دراسات وبحوث ميدانية حول واقع المرأة الكوردستانية في جميع مراحل حياتها، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية يسهم في رفد صانع القرار بمعطيات ومؤشرات تسهل التخطيط للتنمية بداية من التعليم بجميع مراحله.**
-

2.3. الصحة العامة والصحة الإنجابية

1.2.3 التعريف

عرف المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤ الصحة الإنجابية بمفهومها الشامل، وللمرة الأولى في وثيقة سياسة دولية في الفقرة ٧,٢ من ما يسمى ببرنامج عمل القاهرة على أنها "**حالة رفاه كامل بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة.** ولذلك تعني الصحة الإنجابية قدرة الأفراد على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره، ويشتمل هذا الشرط الأخير ضمناً على حق الرجل والمرأة في معرفة واستخدام أساليب تنظيم الخصوبة التي يختارانها والتي لا تتعارض مع القانون والشريعة، وعلى الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل والولادة وتهيئ للزوجين أفضل الفرص لإنجاب وليد متمتع بالصحة." ولقد تم اعتماد هذا التعريف تقريبا من قبل جميع الدول في العالم بما في ذلك دول المنطقة العربية ومنها دولة العراق.

وتماشياً مع هذا التعريف، **تعرف الرعاية الصحية الإنجابية بأنها " مجموعة من الأساليب والطرق والخدمات التي تسهم في الصحة الإنجابية والرفاه من خلال منع حدوث مشاكل الصحة الإنجابية وحلها، وهي تشمل أيضاً الصحة الجنسية التي ترمي إلى تحسين نوعية الحياة والعلاقات الشخصية لا مجرد تقديم المشورة والرعاية الطبية المتعلقة بالإنجاب والأمراض الجنسية.**" إذن، يتجاوز مفهوم الصحة الإنجابية الحدود التقليدية لمفاهيم الصحة والمرض وهذا يعني مركبا من العناصر المعرفية والعملية المتعلقة بالأمومة

المأمونة والصحة الجنسية والاكتشاف المبكر للسرطان ومكافحة العقم وتمكين المرأة وتأمين الإنصاف والعدالة مما يندرج تحت الحقوق الأساسية للإفراد والشرائح الاجتماعية وتوخيا لتنمية بشرية مستدامة[٤].

2.2.3 الحق في الصحة والحقوق الإنجابية في إقليم كوردستان

حسب التقرير الإحصائي لسنة ٢٠١٠ لوزارة الصحة في إقليم كوردستان، ان بنسبة خصوبة ٣,٩٦ % وتمثل نسبة المتزوجات دون الثامنة عشرة من العمر ٢٦,٧%. وبلغ مجموع الولادات ١٣١٥٢٩ ولادة وعدد وفيات الرضع والأطفال دون السنة الخامسة بحدود 1204 ومعدل وفيات الرضع 9.1 لكل ١٠٠٠ ولادة حية.

وتواجه العديد من النساء مضاعفات خطيرة بسب الحمل والولادة و تعدد الولادات وكذلك ارتفاع نسبة فقر الدم خلال فترة الحمل والتي بلغت ٣٤.1، أما نسبة التغطية بخدمات رعاية الحوامل (٤ زيارات) فهي ٢٧,٧% كما تم تقدير معدل وفيات الأمهات عند الولادة ب ١٩ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة حسب نفس المصدر أعلاه لوزارة، حسب تقرير اليونيسيف ٢٠١٠ (بينما كانت هذه النسبة ١٢٠ في سنة ١٩٩٩). وقد باغ نسبة النساء اللواتي راجعن المراكز الصحية بعد فترة الولادة (النفاس) % ٩,٩٥ فقط، أما عدد الولادات في المستشفيات فلقد بلغت % ٧٥. و نسبة العمليات القيصرية كانت ٢٢,٧% .

ويبقى عدد المراكز الصحية الاولية قليلا حيث أنه يوجد مركز صحي لكل (٤٨٤٥,١) نسمة وتوجد وحدة رعاية الحوامل واحدة لكل(٢٦٦٢٤,٤) امرأة وعدد المفحوصات للكشف عن سرطان الثدي بلغ ١٠٢١٧ امرأة فقط وتم تشخيص ٥٨ حالة سرطان ثدي حسب التقرير الإحصائي لوزارة الصحة في إقليم كوردستان لسنة ٢٠١٠. وبالرغم من مظاهر التقدم والتطور الذي تحقق في الآونة الأخيرة في اقليم كوردستان الا أن معالم التطور لم يشمل القطاع الصحي بشكل واضح، ومؤشرات التنمية مازالت دون المستوى المطلوب بسبب ما واجهته المنطقة من حروب وحصار أدى إلى تدمير البنية التحتية وتراجع القدرات البشرية والتمويلية والفنية للقطاع الصحي إلى جانب التدهور البيئي والفساد الإداري والمالي الذي أدى إلى تردي الخدمات الصحية وتعاظم العبء النفسي والمادي على المواطنين وخاصة النساء والأطفال ولم تكن الصحة الإنجابية وخدماتها بمنأى عن هذه الأوضاع.

[٤] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا–الاسكوا، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٣٧

ورغم التوسع الكبير في عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية، إلا أن هذا التوسع كان غير مدروسا أو مخططا له بشكل سليم، كما أن أغلبية هذه المراكز ما تزال غير قادرة على توفير خدمات الرعاية الصحية للأم والطفل بسبب النقص في المعدات والكادر المؤهل كما أن نسبة كبيرة من السكان يلجأون إلى القطاع الخاص للحصول على الخدمات الصحية رغم ارتفاع التكاليف.

أن الحصول على الخدمات الصحية الإضافية لازال نادرا، فعلى سبيل المثال لا تتوفر خدمات الأسرة في معظم المراكز الصحية الأولية والمؤسسات الصحية العامة وخاصة وسائل منع الحمل حيث يتم الاعتماد على القطاع الخاص، وهذا ما يجعل نصف النساء المتزوجات من الفئة العمرية (١٥-٤٩) سنة لا يستخدمن أي مانع للحمل طبقا لنتائج المسح متعدد المؤشرات لعام ٢٠٠٦.

وتشير مسودة الخطة التنمية لاقليم كوردستان بأن حوالي ١٨،٣% من الأسر محرومة من تلبية حاجاتها الأساسية الصحية، وأن الريف أكثر حرمانا من المناطق الحضرية بمعدل مرتين إذ بلغت ٢٤،٢% في الريف و١٢،٣% في مناطق الحضر.

وهنالك معوقات ثقافية واجتماعية تقف أمام صحة المرأة ورفاهيتها اذ مازال الزواج المبكر مرتفعا إن لم نقل يتزايد، خاصة في المناطق الريفية مما يهدد الصحة الإنجابية والنفسية للفتيات الصغيرات اللواتي قد لا يكن قد تهيئن عقليا وجسديا للزواج والحمل والإنجاب زيادة على المعتقدات الاجتماعية والدينية الخاطئة التي تمنع النساء من استخدام وسائل تنظيم الأسرة وتحد من قدرتهن على الاختيار الحر والمدعوم بالمعرفة بما فيها المدة التي تفصل بين المواليد، وعدد المواليد بالإضافة إلى هذا، فإن تكوين الأسر الكبيرة يهدد المرأة عندما لا تتوفر خدمات متكاملة لرعاية الأمومة وقد تشكل الأفكار التقليدية حول دور المرأة عائقاً كما أن المعاملة التفضيلية للذكور تشكل عائقاً أمام صحة المرأة.

كثيرا ما تكون نوعية الرعاية الصحية للمرأة قاصرة بأشكال عديدة، تبعا للظروف المحلية بداية من استقبالها في المركز أو العيادة أو المستشفى. فكثيرا ما يلاحظ أن النساء لا يعاملن باحترام، ولا تُكفل لهن الخصوصية والسرية، ولا يحصلن على معلومات كاملة عن الخيارات والخدمات المتاحة.

3.2.3. البُعد التنموي والإطار الحقوقي

أكد برنامج عمل مؤتمر القاهرة ١٩٩٤ على الصلة الوثيقة بين السكان والتنمية، وتركز على تلبية احتياجات الأفراد و خاصة النساء من خلال توسيع فرص الحصول على التعليم والخدمات الصحية.

أكد إعلان ومنهاج عمل بيجينغ في الفقرة ٨٩ بأنه "**من حق المرأة التمتع بأعلى المستويات الممكنة من الصحة الجسمية والعقلية بتعريفها الشامل. والتمتع بهذا الحق أمر لازم لحياتها ورفاهها وقدرتها على المساهمة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة. وصحة المرأة تشمل سلامتها عاطفيا واجتماعيا وبدنيا**".

وقد حظي مفهم الصحة الإنجابية باهتمام واضح في إعلان ومنهاج بيجينغ (١٩٩٥) إذ تم فيهما اعتماد تعريف القاهرة لمفهوم الصحة الإنجابية والتشجيع على تنظيم الخصوبة من خلال منع الزواج المبكر والحق في حياة جنسية مأمونة والربط بين وفيات الأمهات والأطفال وبين موضوع الصحة الإنجابية إذ يعد الأول دليل على تمييز واضح ضد النساء.

وفي إعلان الألفية (سبتمبر 2000) والذي أتى كحوصلة لمعظم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك سيداو وتوصيات وبرامج للمؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية لعقد التسعينات الأساسية وفي سبتمبر ٢٠٠٥، جدد قادة العالم التزاماتهم فيما يخص سد الفجوات التي برزت في التنفيذ والتقييم للخمس السنوات التي مضت ومنها: "تحقيق الحصول الشامل للصحة الإنجابية في ٢٠١٥ وإدماج هذا الهدف ضمن استراتيجيات من أجل تحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا كتقليص وفيات الأمهات، تقليص وفيات الاطفال، النهوض بمساواة النوع الاجتماعي، محاربة فيروس نقص المناعة المكتسبة وإزالة الفقر ومن مخرجات القمة الدولية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٠٥ (+٥) يمكن ذكر الاتفاق الذي تم فيما يخص أهمية "تحقيق الحصول المتساوي على الصحة الإنجابية كوسيلة من أجل تحقيق مساواة النوع الاجتماعي

أن المادة ١٢ من اتفاقية سيداو تدعو إلى القضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية بما فيها منع ختان الإناث والوقاية من الايدز والرعاية الصحية للمرأة الحامل٣[٥].

٧ اليونيفام، كتيب سيداو، عمان، ٢٠١١، ص١٦

4.2.3 الخلاصة

بناء على المعطيات والمؤشرات المتوفرة والفجوات الموجودة فيما يخص الحصول على الخدمات الصحية وبالذات خدمات الصحة الإنجابية والتحكم فيها بالنسبة للمرأة في كوردستان عموما وفي الريف وتلك المتواجدة في المناطق النائية والمهمشة بصفة خاصة وما يترتب عن ذلك من انتهاك لحقوقهن الانسانية الانجابية سواء بسبب عدم توفير الخدمات لأسباب مادية أو مالية أو فنية أو بسبب الضغوطات الاجتماعية والثقافية والتمييز الممارس ضدهن مما يمنعن من الاختيار الحر والمدعوم بالمعرفة، **يمكن للحكومة بمؤسساتها المعنية المختلفة أن تستثمر في المجالات التالية.**

- **إعادة إعمار البنية التحتية والنظام الصحي كي يُضمن للمرأة في جميع مراحل حياتها بما في ذلك في سن المراهقة وبعد سن الإنجاب، التمتع بصحتها عامة وبصحتها الإنجابية، بصفة خاصة،**
- **تطوير سياسة تعنى بصحة المرأة عامة وبالصحة الإنجابية بصفة خاصة على أساس مبادئ النوع الاجتماعي، واحترام حقوق الإنسان للمرأة ودعمها بالإمكانيات المؤسساتية والمادية والمالية،**
- **وضع ودعم تنفيذ البرامج التي توفر للمرأة الكوردستانية وبالذات في المناطق المحرومة كالريف التمتع بالحق في تنظيم الأسرة وتوفير الخدمات الملائمة التي ستساهم في أحمال وولادات وأمومة سليمة والوقاية من وفيات الأمهات وبناء أسرة متزنة،**
- **أخذ الاجراءات للوقاية من سرطان الثدي وتوسيعها إلى الأشكال الأخرى من السرطان النسائية والأمراض المنقولة التي تساهم فيه وتوفير الخدمات الملائمة،**
- **تشخيص جيوب التمييز ضد المرأة في التشريعات والسياسات والممارسات الأسرية والمجتمعية لوضع استراتيجية وقاية وتوعية للسماح للمرأة بتمتعها بحقوقها الصحية بصفة عامة وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة،**

- **ضمان سيطرة المرأة الكوردستانية أينما وجدت، في الحضر وفي الريف، على خصوبتها عن طريق توفير خدمات ووسائل تنظيم الأسرة وأخذ الإجراءات الملائمة لدعم قدرتها على الاختيار الحر والقرار المبني على المعرفة،**
- **توسيع فرص وموارد المرأة بما في ذلك الموارد الاقتصادية والقدرة على اتخاذ القرار فيما يخص صحتها عامة وصحتها الإنجابية بصفة خاصة، للاستفادة من المنظومة الصحية (سياسات، برامج وخدمات) بصفة عادلة مع الرجل.**

3.3. مشاركة المرأة وتمكينها في المجال الاقتصادي

1.3.3. التعريف

إن هيكل النوع الاجتماعي المبني على التمييز بين الرجل والمرأة مُمأسس في الإدارة والممارسات المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات والتشريعات والمؤسسات والآليات مما يساهم في الحد من وصول المرأة إلى الموارد(الاقتصادية –العمل، الملكية، المالية، وبالتالي للموارد الاجتماعية– التعليم، الصحة–، المعلومات، اتخاذ القرار، أوقات الفراغ...) والخدمات (مثل المدارس، المستشفيات، المحاكم، الخدمات الإدارية والمدنية محليا ووطنيا، النقل، التشغيل، القروض...)، مما يحدد قدراتها وتمكينها في الحياة الخاصة وفي الحياة العامة على حد سواء ويتطلب هذا الوضع أخذ إجراءات للعمل على ضمان مشاركتها وتمكينها ومن التمتع بحقوقها.

وكما جاء في الفقرة ١٥ من منهاج بيجينغ "هناك علاقة مباشرة بين فقر المرأة وغياب الفرص الاقتصادية والاستقلالية وضعف الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك الاقتراض وامتلاك الأرض والتمتع بالإرث وضعف الوصول للتعليم وخدمات الدعم وضعف مشاركة المرأة في عملية صنع القرار ومن الممكن أيضا أن يدفع الفقر بالمرأة أحيانا إلى حالات تكون فيها عرضة للاستغلال الجنسي."

يعرف التمكين الاقتصادي على أنه "**قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها لاتخاذ خيارات وقرارات مبنية على المعرفة مدروسة لدفع التغييرات على المستوى الشخصي والأسري والمجتمعي والوطني**[٦]."

[٦] تعريف تم اعتماده من طرف شركاء المشروع الإقليمي حول التمكين الاقتصادي للمرأة العربية، RWEEP، ٢٠٠٩-٢٠١٣

2.3.3. وضع ودور المرأة الإنتاجي في اقليم كردستان

يمكن تحليل الرؤية الدستورية لحق الإنسان في العمل (المادة ٢٢/ أولا) من خلال مبدأ المساواة الوارد في المادة ١٤، وتكافؤ الفرص في المادة ١٦. إن هذه الرؤية العامة تعززت إجرائيا في المادة الثلاثين بكفالة الدولة للفرد وللأسرة– وبخاصة الطفل والمرأة– الضمان الاجتماعي والصحي في حالات منها البطالة. على أن ذلك على أهميته لا يعني أن فرص عمل متساوية قد توفرت للنساء إذ يتوقف الأمر على عوامل عديدة في مقدمتها التمييز بجميع أشكاله ومجالاته والذي يحد من الإمكانات والخبرات والفرص المتاحة للمرأة بداية من التعليم والدخول إلى بعض التخصصات، والمواقف الاجتماعية– الثقافية من دورها المهني وتفضيل دورها التقليدي، فضلا عن العقبات التي تواجهها أكثر من غيرها في سوق العمل. وبالرغم من أن المرأة الكوردستانية أحرزت تقدما هاما في مجالات عديدة لعل في مقدمتها التعليم والعمل الاجتماعي وغيرهما إلا أنه ما يزال معدل نشاطها الاقتصادي متدنيا وبالذات العمل الاقتصادي المأجور بالمقارنة مع نشاط الرجل.

أما عن توزيع الفئات السكانية النشطة اقتصاديا، تشير مسودة الخطة التنمية لاقليم كوردستان بان يبلغ المعدل العام للنشاط الاقتصادي للذكور في الإقليم ٦٩,٧% بينما يبلغ معدل النشاط الاقتصادي للإناث١٢,٩%. وهذا يعكس انخفاض في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، على الرغم من أن التركيبة السكانية المحددة توضح تقارب نسبة الذكور والإناث في حجم السكان الكلي، فضلا عن معدلات مماثلة فيما يتعلق بسن العمل. أما بالنسبة لمعدلات البطالة فهي ترتفع بين الإناث (٣٤,٣٩%) بالمقارنة مع الذكور (٩،٥٦%).

ولا تزال المرأة الكوردستانية تمثل أكبر نسبة من الفقراء وفي والبطالة بسبب عدم التوزيع العادل للفرص والموارد بين الجنسين بالإضافة الى عدم تبني السياسات التي تدفع المرأة إلى تحدي الواقع الاجتماعي الثقافي الذي يحول دون تمكنها من امتلاك القدرات والمؤهلات الفنية والكفاءات العلمية والخبرة اللازمة التي تكفل لها استغلال الموارد والسيطرة عليها لتحسين وضعها الاقتصادي من حيث الوصول الى الاستقلالية الاقتصادية التي تنعكس على وضعها الاجتماعي سواء كانت في الحضر أو في الريف.

وفي هذا الصدد، لابد من الإشارة إلى أن نسبة العاملين في الزراعة كانت ٣٥% من سكان الإقليم في سنة ٢٠٠٠، وبدأت بعدها بالانخفاض حيث بلغت قرابة ٢٣% عام ٢٠٠٣ حسب نتائج البحث الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦–٢٠٠٧ **وتبين معطيات الريف في إقليم كوردستان أن هناك ظاهرتين مميزتين:**

- **الاولى تخص تراجع عدد النشطين الاقتصاديين في الريف من مجموع القوى العاملة من حوالي ٣٧،٢% في بداية عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٤،٤ في نهاية عام ٢٠٠٧ بسبب الارتفاع النسبي للبطالة وخاصة بين الشباب مما يعد عنصرا مشجعا للهجرة إلى المدينة.**
- **أما الظاهرة الثانية فهي تخص تزايد الاعتماد على المرأة في مجال العمل الزراعي، إذ بلغت نسبة النساء في العمل الزراعي عام ٢٠٠٦ أكثر من ١٢,٩% من إجمالي العاملين في الزراعة ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة الى ١٤،١% في عام ٢٠١٦ حسب معطيات منظمة الغذاء والزراعة الدولية، مما يحول النساء إلى القوة العاملة الرئيسية في مجال الزراعة.**

وسوف يؤدي الاعتماد على المرأة الريفية في مجال الزراعة إلى زيادة الأعباء عليها ويحدد نشاطاتها الاجتماعية والثقافية، دون أن تتمتع بالضرورة لا بحقوقها الاقتصادية ولا بحقوقها الإنسانية والقانونية الأخرى.

٣,٣,٣. الإطار الدولي الحقوقي والتنموي

ركزت وثائق حقوق الإنسان والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة وبالتنمية على ضرورة تمكين المرأة من حقها في العمل وفي الموارد الاقتصادية والمالية ومساواة أجورها بأجور الرجل والخدمات الداعمة الضرورية ذات العلاقة وتغيير الأعراف والتقاليد التي تحول دون خروجها إلى سوق العمل وإلغاء الصورة النمطية السائدة عن الأدوار التقليدية للمرأة، فضلا عن الدعوة إلى احترام حقوق النساء في الملكية والإرث. **كما أكد بيان ومنهاج بيجينغ أن المرأة تساهم في الاقتصاد وفي مكافحة الفقر عن طريق العمل بأجر وبغير أجر في المنزل والمجتمع المحلي وفي سوق العمل. لذلك فإن تمكين المرأة من أداء دورها يعد عاملاً حاسما لاستئصال الفقر**(فقرة ٤٩)، وأنه وفي حين أن الفقر يؤثر على المستوى المعيشي لأسر ككل، نظراً لتوزيع العمل ومسؤولياتها عن رفاه الأسرة المعيشية، تتحمل المرأة قسطاً غير متناسبا من العبء، حيث تحاول إدارة كافة شؤون الأسرة المعيشية من حيث استهلاكها وحمايتها في ظل ظروف ازدياد شح الموارد. وتشتد حدة الفقر بصفة خاصة بالنسبة للمرأة الريفية (فقرة ٥٠). وبناءا على الدراسات التحضيرية التي تمت في جميع الأقطار والأقاليم تحضيرا لمؤتمر بيجينغ، تم التنويه أيضا بأن فقر النساء له صلة مباشرة بانعدام الفرص الاقتصادية والاستقلال الذاتي وانعدام إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الائتمان وامتلاك الأراضي وإرثها، وخدمات التعليم والدعم، واشتراك المرأة بالحد الأدنى في عملية صنع القرار. كذلك فإن الفقر يضطر المرأة إلى الوقوع في حالات تجعلها عرضة للاستغلال الجنسي (فقرة ٥١).

ولهذا الغرض ينتظر من الدولة، حسب اتفاقية سيداو، أن تأخذ كل الإجراءات لإزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأن تعامل بالتساوي مع الرجل لكي تكفل للمرأة الحق في الحصول على القروض المصرفية، والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي(الجزء الثالث، المادة ١٣، الفقرة ب).

4.3.3. الخلاصة

بالرجوع إلى هذا الواقع بخلفياته المتعددة، تحتاج نساء كوردستان الى المستويات المختلفة من الحكومة للتدخل من أجل خلق إرادة سياسية واضحة الملامح تبادر بالإصلاحات القانونية الضرورية ووضع البرامج وتخصيص الموازنات من أجل تنفيذها وزيادة الاستثمار بأنواعه ، من أجل ضمان إدراج المرأة في التنمية الاقتصادية عن طريق أخذ الاجراءات التالية:

- **إزالة العقبات التي تحد من دخول المرأة الكوردستانية في سوق العمل في القطاع العام،**
- **أخذ إجراءات مالية واقتصادية مشجعة للقطاع الخاص على توظيف النساء،**
- **تعزيز دور وصلاحيات المجلس الأعلى لشؤون المرأة في التنسيق مع الجهات والمؤسسات الاقتصادية المعنية (سياسات وتمويل) وتبني فعلي لتمكين المرأة الاقتصادي عن طريق إجراءات إيجابية منها الكوتا على سبيل المثال،**
- **العمل على اتاحة الفرص للنساء وخاصة النساء الاتي يفتقرن الى دعم أسري، للوصول إلى المنح الوطنية والدولية والقروض لدعم إنشاء الجمعيات المهنية والشركات لسيدات الأعمال، وتبني حكومة الاقليم لاستراتيجية خاصة للحد من ظاهرة الفقر،**
- **أخذ التدابير الضرورية لتعزيز حق المرأة الريفية في الملكية للأرض التي تخدمها واستغلال الموارد الطبيعية لأغراض تجارية بما في ذلك في إطار التنمية العادلة وحماية البيئة ،**
- **زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة واقامة البنى التحتية اللازمة ،**
- **توفير برامج تدريبية للمراة في تأسيس وإدارة الاستثمارات الصغيرة، والمشاريع التجارية وتيسير القروض...**

٣,٣. المشاركة في المجال السياسي واتخاذ القرار

٣,٤,١. التعريف

يقوم الرجال والنساء بأدوار ومهام متعددة التي يكون أو (لعلّ) لا يكون معترف بها عند التحليل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وتجعل هذه الأدوار المختلفة مسائل الحصول على الموارد والتحكم فيها بما في ذلك المشاركة في اتخاذ القرار مختلفة بالنسبة للنساء وللرجال، ويترجم هذا الاختلاف في العلاقات وفي الواقع على شكل لا مساواة ولا عدالة وعدم تمكين بالنسبة للمرأة. تاريخيا، كانت الديمقراطية ولازالت تخدم الرجال أكثر من النساء إذ أن المنظومة السياسية ومنذ القدم إلى القرن الواحد والعشرين مبنية على الازدواجية المتناقضة عام/خاص والتي أدت إلى عزل المرأة من المواطنة وتكريس أدوارها و مسؤولياتها كزوجة وأم.

والنظام الأبوي بسيطرة الذكور، يحدد مكانة المرأة في السياسة وعلاقاتها فيها: يغير الذكور والإناث إلى رجال ونساء في هيكل تراتبي لعلاقات النوع الاجتماعي تكون مكانة الرجل فيها المفضلة وتساهم هيمنة الرجل في السياسة، الأحزاب السياسية وثقافة الهياكل السياسية الرسمية في عرقلة مشاركة المرأة السياسية، وللأحزاب السياسية التي يسيطر عليها الرجال بُعد ذكوري لا يأخذ بعين الاعتبار في القضايا ذات أهمية وطنية رؤية النساء وبالتالي فهي غير منعكسة في سياسات وبرامج الأحزاب السياسية هي نفسها وزيادة على ذلك لا تنتخب النساء في مناصب السلطة في هياكل الحزب نظرا لهيكلة النوع الاجتماعي الخاص بتوزيع السلطة العادية ، كما تنظم الاجتماعات الدورية والمجالس أو حتى الجلسات البرلمانية في أوقات لا تتماشى مع مسؤوليات المرأة المنزلية ,وعليه فان هذه الأسباب توضح ضعف مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي اتخاذ القرار.

٣,٤,٢. واقع مشاركة المرأة في اقليم كوردستان

بالرغم من التغييرات التي طرأت على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الإقليم خصوصا ذات العلاقة بالمرأة من حيث مشاركتها في الحياة العامة والتغير الايجابي في اتجاهات المجتمع نحو عملها خارج المنزل إلا أنه لا زالت هناك فجوة كبيرة بينها وبين الرجل في معظم المجالات ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر تقلد المناصب العليا والمراكز القيادية سواء في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية.

وإذا تطورت مشاركة المرأة الكوردستانية على جميع المستويات فإنها لازالت بعيدة عن طموحات المرأة نفسها ومتطلبات المساواة، وحقوق الإنسان والتنمية. وتبين المؤشرات المتوفرة حول المرأة في مواقع صنع القرار

(سنة ٢٠٠٩) فيما يخص الحكومة وأجهزتها، أنه توجد وزيرة واحدة في "الكابينة" تشكيلة الحكومة الحالية (العمل والشؤون الاجتماعية) و١٣ امرأة بمنصب مدير عام و١٣ معاونة مدير عام بالاضافة إلى عدد من خبيرات في مجالات متنوعة.

أما عن المشاركة السياسية، فيمثل عدد النساء في برلمان كوردستان الآن ٤٣ من مجموع ١١١ بفضل نظام الكوتا، هذا ورغم التواجد الضئيل للنساء في المراكز القيادية في عدد من الأحزاب السياسية التي تبلغ أكثر من ٣٠ امرأه. وفيما يخص قطاع العدل والأمن، هناك قاضيات، ومديرات نواحي ومديرات أقضية و٥٠ ضابطة زيادة على عدد من المستشارات(*).

وهناك نسبة متساوية تقريبا بين الجنسين في شغل المناصب الإدارية كمدير/ة في المؤسسات التربوية الخدمية دون التعليم العالي بسبب تقبل المجتمع لمثل هذا الدور التقليدي القريب من دورها الإنجابي وهذا يؤكد ضعف موقعها الوظيفي خصوصا السياسي والاقتصادي الذي يعتقد بأنه مجال عمل الذكور.

في الحقيقة، رغم تغيير بعض الاتجاهات حول المشاركة السياسية للمرأة والعمل القيادي إلا ان التسلط الذكوري يظهر بصفة جلية في الواقع العملي، حيث يقتصر دور المرأة في التمثيل البرلماني وفي مجالس المحافظات والبلديات بينما يغيب في الأداء الحكومي وتوزيع الحقائب الوزارية كمنصب قيادي وسيادي.

وفي المجال المؤسساتي سواء الرسمي أو غير الرسمي تقتصر مشاركة النساء على الوظائف الروتينية الإدارية و المكتبية (كإدارة وسطى) فما دون من سكرتارية و الأعمال الإدارية... وهذا يدل على التوزيع غير المتكافئ مقارنة بالرجال من حيث التمثيل الرسمي على مستوى المؤسسة أو الحكومة وفي المؤتمرات والدورات والإدارات الإشرافية خارج الإقليم.

وبملاحظة بروز المرأة في البرلمان وفي الحكومة وفي المناصب التنفيذية الذي يُعتبر مكسب لا يمكن إنكاره... فلا زال العدد قليلا ولا يعبر عن الربع المنشود من جهة، كما أنه يلاحظ أيضا بأن هذا التواجد أو التمثيل يتمركز أساسا في الميادين التقليدية التي غالبا ما تتماشى مع المهام والأدوار الإنجابية التي يرسمها المجتمع للمرأة ويقيم قيمتها على أساسها.

٣,٤,٣. المرجع الحقوقي والتنموي الدولي

تنطبق نصوص السبع معاهدات الدولية الأساسية بصفة متساوية على الرجل والمرأة، وتتضمن المعاهدتان الأساسيتان[٧] بندا خاصا (٣) ينص صراحة على "المساواة بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق المنصوص عليها في ضمنهما.. زيادة على "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة" حصريا للمساواة بين الرجال والنساء وتعتبر "الفاتورة الدولية" للحقوق الإنسانية للمرأة.

ومن بين الإجراءات الاستراتيجية التي ينادي بيان ومنهاج بيجينغ باتخاذها - عدم المساواة بين المرأة والرجل في اقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات و عدم وجود آليات كافية على جميع الاصعدة لتعزيز النهوض بالمرأة (الفقرة ٤٤) ويشير مدخل الفصل الثالث حول مجالات الاهتمام الحاسمة، إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على حق كل فرد في أن يشترك في حكومة بلده (...) لذلك فإن تحقيق الهدف المتمثل في اشتراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه أن يؤدي إلى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، وهو لازم لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التطبيق الديمقراطي السليم (...) وفي هذا الصدد، فإن اشتراك المرأة في الحياة السياسية على قدم المساواة يؤدي دوراً بالغ الأهمية في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام. فهذا الاشتراك لا يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية البسيطة فحسب وإنما يمكن اعتباره كذلك شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة(...) تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم.

١,٤,٣. الخلاصة

مما لا شك فيه هو أنه من الممكن أن يتم تشخيص معمق عند إطلاق تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحديد عقبات وتحديات أخرى لابد وأن يمكن تجاوزها بفضل توسيع فرص مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وفي إرساء دعائم السلام من خلال تدخلات فاعلة تتضمن إحداث تغييرات قانونية ومؤسسية وتوعوية أهمها:

- **المصادقة على قانون من أجل توسيع وتعزيز صلاحيات وقدرات البرامجية والمالية للمجلس الأعلى المكلف بشؤون المرأة كأداة أساسية لتمكين المرأة والأسرة والمجتمع وترجمة التزامات الاقليم في هذا المجال إلى واقع ملموس،**

[٧] **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**

- وضع إطار انتقالي من أجل تطبيق نظام التمييز الإيجابي/الكوتا على الوظائف القيادية في مؤسسات الدولة بما في ذلك الوزارات إلى حين إحداث التغيير في العقليات والأرقام،
- رفع مستوى مشاركة المرأة في لجان المصالحة الوطنية ومؤتمرات السلام والوظائف الدبلوماسية،
- وضع برنامج وأخذ إجراءات تساهم في تمكين المرأة من المهارات الذاتية والموارد الضرورية من أجل المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المصيرية في الحياة العامة والحياة الخاصة،
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعويض النساء اللواتي تعرضن للضرر في ظروف النزاع كالأرامل والمهجرات،
- تفعيل قانون منظمات المجتمع المدني ووضع آليات التنسيق والشراكة على مستوى مؤسسات الاقليم.
- يتولى المجلس الاعلى لشؤون المراة في الاقليم مراقبة حجم تمثيل المرأة في المؤسسات ومشاركتها وقضاياها بما في ذلك في وسائل الإعلام والمواد الاتصالية المختلفة[٨] ورفع تقارير دورية من أجل وضع سياسات عند الحاجة أو تعديلها أو الشروع بإجراءات تهدف التوازن وتصحح السلبي وتشجع الايجابي (نظام تعويضات/عقاب)،

- إطلاق مشروعات استراتيجية وحملات مركزة وانتظامية من أجل رفع مستوى وعي المجتمع والرأي العام وتكريس ثقافة سياسية مبنية على مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان من أجل تغيير الصور النمطية التقليدية الشائعة والمقولبات الخاصة بالمرأة والرجل في المجتمع عن طريق إعلام تنموي،

[٨] صحافة مكتوبة ومرئية ومسموعة وقوات الاتصال والتواصل الأخرى مناهج تعليم، مسرح، سينما، دراما، أغاني والمواقع الكترونية

٣. إطار تطوير المرأة في إقليم كوردستان

ثالثا– إطار تطوير المرأة في إقليم كوردستان: المرجعية، الرؤية وهيكل الاستراتيجية

١. الإطار المرجعي

١,١. الإطار المرجعي الحقوقي والتنموي الوطني

تأخذ استراتيجية تطوير االمرأة في إقليم كوردستان من روح الدستور العراقي ومشروع الدستور الكوردستاني مرتكزة على العديد من مواده الخاصة بالمساواة بين الجنسين والمساواة أمام القانون كما تنطلق الاستراتيجية من إرادة حكومة إقليم كوردستان بالنهوض بالمجتمع من الواقع الحالي. وتؤلف هذه المرجعيات مركبا معرفيا وسياسيا تنسجم فيه الرؤية الوطنية والثقافية آخذة بعين الاعتبار خصوصيات إقليم كوردستان مع الرؤية الدولية المعبرة عن مبادئ النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان للمرأة.

كما ترتكز الاستراتيجية على التزامات العراق الدولية في إطار عضوية الدولة العراقية في الأمم المتحدة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي صادق العراق[٩] عليها بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) زيادة على خطط عمل المؤتمرات الدولية (فينا ١٩٩٣، القاهرة ١٩٩٤ وبيجينغ ١٩٩٥).

وتأتي استراتيجية تطوير أوضاع المرأة في الإقليم لتكمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في كوردستان نتيجة للتعاون الوثيق بين حكومة الاقليم ومنظمات الأمم المتحدة، المترجم في اتفاقية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية[١٠] (٢٠١١-٢٠١٤) والذي يغطي عدة جوانب منها حماية حقوق الإنسان، وتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستديم، وإدارة البيئة ضمن المعايير والإجراءات الدولية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية ونوعية والاستثمار في رأسمال البشري وتمكين النساء والشباب والأطفال.

[٩] راجع قائمة المرفقات، المرفق الأول: قائمة المرجعيات

[10] United Nations Development Assistance Framework/ UNDAF

٢,١. الإطار المرجعي الحقوقي والتنموي الدولي

وتعتبر الاتفاقيات والإعلانات والعهود والبرامج الدولية التي صادق عليها العراق كالتزام باحترام مبادئها وتنفيذ مطالبها من خلال قوانينه وإجراءاته الوطنية.«إن حقوق الإنسان للمرأة والطفلة تشكل جزءً لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية لا ينفصل ولا يقبل التصرف ولا التجزئة وأن مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي والصعيد الدولي، واستئصال جميع أشكال التمييز على أساس الجنس هما من أهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية»،

إعلان وبرنامج عمل فيينا، ١٩٩٣، الفقرة ١٨

٢. الرؤية

٢,١. الخلفية العامة

تتلخص الرؤية التي تنطلق منها استراتيجية تمكين المرأة من التمتع بحقوقها الإنسانية من حقيقة أن أي مجتمع إنساني لا يمكن أن يحقق التقدم الذي يتوخاه في حاضره ومستقبله إذا كان نصف سكانه– من النساء– يعيش تحت وطأة التمييز والإخلال بالحقوق الإنسانية التي لا تقبل أي نوع من التجزئة، وعلى نحو يعزل النساء عن حركة المجتمع، ويكرس صورة نمطية عن وجودهن الإنساني، تبرر وتعزز العنف ضدهن، وتحط من شأنهن، وتحث على استبعادهن، على وفق مسوغات تتنافى مع روح العصر وقوامها الحرية والمساواة والإنصاف. إن تمكين المرأة من التمتع بحقوقها الإنسانية هو بحد ذاته هدف إنساني في عالم أصبح احترام حقوق الانسان فيه أحد مؤشرات تقدم المجتمعات وتنميتها، ويأخذ هذا المبدأ كل مغزاه في الوقت الذي يسعى المجتمع في حد ذاته إلى تحقيق أهدافه التنموية.

لقد كان للظروف والتحديات الصعبة المشار إليها في عدة مناسبات آثار مضاعفة على المرأة في إقليم كوردستان بصفة خاصة حرمتها أو زادت من عوامل حرمانها من حقوقها الأساسية في العمل والتعليم

والصحة والرعاية الاجتماعية والعلاقات الأسرية ذات الاحترام المتبادل، ما يجعل السعي لإقرار هذه الحقوق مطلوبا بحد ذاته لإنصاف المرأة، فضلا عن أنه ضرورة للنهوض بالمجتمع والدولة.

إن وثيقة الاستراتيجية لتمكين المرأة هي انجاز وطني، يؤسس لرؤية مستقبلية عمادها المرجعيات الوطنية، الروحية والقانونية، والمرجعيات الدولية، التي تنطلق من مبادئ حقوق الإنسان للمرأة من أجل بناء عالم يسوده السلام، ومجتمع منجز يستجيب لتحديات العصر، ويرى في التنمية البشرية المستدامة وجها آخر للحرية، وفي العدالة القائمة على مبادئ النوع الاجتماعي منهجا، لقيام علاقات إنسانية تتسم بالتكافؤ والشعور بالمسؤولية وروح المواطنة.

إن الفرص المتاحة للمرأة متعددة إلا أنه لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بدون جهد منظم ورؤية واضحة، وتشخيص لمؤشرات الواقع، وآليات مؤسسية فاعلة وبنية قانونية محورها المساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان، ونظم اجتماعية وصحية وتعليمية وفرص سياسية ووظيفية يتساوى فيها الرجل والمرأة في التمتع بخدماتها وثمارها. ومن أجل أن تبدأ المسيرة نحو هذه الأهداف الكبرى تأتي هذه الاستراتيجية لتمكين المرأة الكوردستانية من التمتع بحقوقها الإنسانية.

٢,٢. منهاج الاستراتيجية

يعتبر منهاج التمكين الركيزة الأساسية والعملية في نفس الوقت لاستراتيجية تطوير المرأة ويعني التمكين زيادة على التعريف سالف الذكر[١١] أنه لابد من أخذ الإجراءات والتدابير التي سوف تسمح للمرأة بتخطي العقبات واستغلال الفرص التي تتاح لها من أجل سد فجوات النوع الاجتماعي وتحقيق المساواة وتعتبر هده الإجراءات والتدابير من باب العدالة والإنصاف. وإذا كان الإنصاف والمساواة مبادئ أساسية في حقوق الإنسان ففي واقع يتسم بفجوات بممارسة التمييز بأشكاله المتعددة والمتنوعة، لم تكن المساواة دوما مُنصفة مما تتطلب، في أغلب الأحيان، إجراءات وسياسات وبرامج خاصة للنساء من أجل إزالة أشكال التمييز. ويعني التمكين أيضا تعزيز مكانة المرأة داخل الأسرة والمجتمع والمؤسسات بصفة عامة ويحتوي على عملية مستمرة ذات اتجاهين، يتم تحقيقها على المدى الطويل. فإذا كان الغرض من التمكين هو إشراك المرأة و/أو تعيينها في المناصب العليا وفي اتخاذ القرار، فإنه يشمل أيضا تعزيز مكانتها في المناصب الأقل حظوة، كتلك التي لها

[١١] **راجع الفقرة الخاصة بالتمكين الاقتصادي**

اتصال مباشر بتلبية الاحتياجات والخدمات الأساسية كما هو الحال وعلى سبيل المثال فقط بالنسبة للاختيار الحر في تنظيم الأسرة. وبهذا المعنى فإن التمكين يعني إفساح المجال للمرأة للمشاركة في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنحها القدرة على التحكم بخياراتها بما يرفع مكانتها ويسهم في مساواتها بالرجل، والحصول على العوائد التي تناسبها.

إن ارتكاز الاستراتيجية على منهاج التمكين يوسع معنى هذا المفهوم، بما في ذلك ثقافيا، إذ أنه ينبغي أن يكون البعد الثقافي للتمكين حاضرا في كل رؤية تنموية بوصفه تحديا لثقافة التمييز وهضم الحقوق، إن ذلك يشير إلى ما هو أبعد من السيطرة على الموارد، وبناء القدرات وإشغال مواقع اتخاذ القرار وتحسين الإنتاجية، كما ينطوي التمكين على جانب نفسي مهم يتمثل في تنمية تصور إيجابي عن الذات والثقة بالقدرة على الإنجاز والإسهام في حياة المجتمع على قدم المساواة مع الرجل. **فإن التمكين ليس عملية تلقائية بل هو رؤية استراتيجية واقعية يمكن ترجمتها إلى إجراءات خطط وبرامج وهو خلاصة جهد تكاملي ما بين الدولة والمجتمع والأفراد المعنيين من رجال ونساء.**

٣. الهيكل الاستراتيجي[١٢] لتطوير المرأة في أقليم كوردستان

مر العمل على وضع الإطار من أجل تطوير المرأة الكوردستانية على عدة مراحل إلى حد الوصول إلى تحديد مجالات الاهتمام والأولويات، تحديد الفجوات والعقبات وأخيرا رسم سلسلة النتائج على مستويات عدة من أجل إحداث التغيير المنشود.

١,٣. المسار

بعد تحليل الوضع العام في العراق ككل والوضع الخاص بإقليم كوردستان، تم تحديد مجالات الاهتمام الرئيسية والاولويات التي سوف تهدف هذه الاستراتيجية معالجتها، باتباع المراحل التالية:

- مراجعة الواقع الخاص بكل ميدان بالاستناد إلى أهم المؤشرات عند توفيرها،
- تحديد العقبات والفرص المتاحة من منظور النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان،
- تحليل السببية على جميع المستويات بناء على منهاج حقوق الإنسان في البرمجة،
- تحديد أدوار أصحاب / صاحبات الحقوق والواجبات،
- تحليل الفجوات والقدرات لأصحاب / صاحبات الحقوق والواجبات،
- الاتفاق المبدئي على النتائج المتوقع تحقيقها لمعالجة القضية وإحداث التغيير على المستويات المختلفة،
- كما تم تحديد وتحليل الفرضيات التي سوف تساهم في تحقيق الاستراتيجية والاتفاق عليها وفي نفس المنوال الأخطار التي قد تهدد أي مرحلة من مراحل تنفيذ الاستراتيجية أو مستوى من مستويات النتائج المتوقعة من أجل إجراء التصحيحات الضرورية بما في ذلك خفض مستوى الطموحات بالنسبة للتغيير المنشود،
- تلخيص سلسلة النتائج ووصف المسار من أجل اعتماد وتنفيذ الاستراتيجية،
- وضع مصفوفة النتائج بمؤشراتها: جدول "من التحليل وتحديد سلسلة النتائج إلى مصفوفة النتائج" (المرفق ١)،

[12] Strategic framework

- تحديد دور الشركاء والفئات المستهدفة: جدول "من مصفوفة النتائج إلى تحديد دور الشركاء الفئات المستهدفة" (المرفق ٢)،
- تحديد إطار المتابعة والتقييم: جدول " من مصفوفة النتائج إلى تحديد إطار المتابعة والتقييم"(المرفق الثالث).

٢,٣. مجالات الاهتمام الرئيسية الأولويات

وفيما يلي الأولويات التي تم الاتفاق على معالجتها حسب كل مجال اهتمام:

- التعليم: تسرب/عدم التحاق البنات بالتعليم في المستويات المختلفة،
- الصحة والصحة الإنجابية: عدم تمتع المرأة بحقها في الصحة بصفة عامة وحقوقها الإنجابية بصفة خاصة،
- التمكين الاقتصادي: عدم تمتع المرأة بالموارد والخدمات بسبب ضعف مشاركتها الاقتصادية بأنواعها المختلفة وقلة تمكينها في المجال الاقتصادي والمجالات الأخرى المؤثرة،
- المشاركة السياسية: غياب المرأة في المجال السياسي واتخاذ القرار وعدم مشاركتها في الحياة العامة والحياة الخاصة الا بصورة ضعيفة،
- البناء المؤسساتي والفني: ضعف قدرات المجلس الأعلى كمؤسسة تعنى بشؤون المرأة في اقليم كوردستان.
- الاطار القانوني والتشريعي: الفجوات والتناقضات في المنظومة القانونية والتشريعية والممارسات قد تؤثر سلبا على مبدأ المساواة.

٣,٣. الفجوات والتحديات

زيادة على القضايا التنموية والحقوقية التي تم تحديدها لوصف وتقييم وضع المرأة الكوردستانية، أبرز تحليل وضع المرأة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي عدد من الصعوبات والفجوات في مجالات مختلفة والتي لابد من معالجتها إذا ما أردنا معالجة قضايا المرأة المطروحة منها:

١,٣,٣. الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي غير المشجع

على الرغم من اصدار وتعديل العديد من القوانين المناصرة لحقوق المرأة إلا أن لازال هناك ضعف في تطبيق وتفعيل هذه القوانين وقرارات المؤسسات الرسمية للحد من التمييز والعنف ضد النساء كما لازال

الجهاز التشريعي والقانوني يتسم بالعديد من جيوب التمييز ويعني هذا مراجعة القوانين والتشريعات لتحديد التمييز ضد المرأة وإصدار تشريعات وقوانين تحمي المرأة وتعاقب من ينتهك حقوقها الإنسانية.

٢,٣,٣.بناء القدرات الفنية والمؤسساتية والبشرية وتمكين العاملين/ات في مجال حقوق المرأة الإنسانية

- بناء قاعدة بيانات: هناك ندرة في الأبحاث والدراسات العلمية الدقيقة المتعلقة بقضايا المرأة مما نتج عنه عدم توفر المعلومات الدقيقة عن حجم ظاهرة التمييز والعنف ضد المرأة من حيث انتشارها وأنماطها مما يؤدي إلى قلة الوعي فيما يخصها في المجتمع بصفة عامة ومن بين المختصين والمعنيين بصفة خاصة. ومن هنا، لابد من العمل على إجراء الدراسات والأبحاث لتحسين معرفة وضع المرأة والتدقيق فيها مما سيسمح بتوفير المعلومات الضرورية لبناء قاعدة بيانات من أجل التخطيط والبرمجة المركزة على النتائج ووضع أنظمة المتابعة والتقييم والمساءلة بما في ذلك في إطار تحضير التقارير الدولية حول أوضاع المرأة كما أن الإحصاءات والمؤشرات أحسن دلائل في إطار مناصرة قضايا المرأة والدفاع عنها من جهة وقياس التغيير والتطوير من جهة أخرى،
- وتعاني المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من ضعف القدرات المهنية والفنية والإدارية والمؤسساتية، كما ونوعا، فيما يخص معالجة قضايا التمييز ضد المرأة، بالإضافة الى ضعف المعرفة والوعي من قبل الكوادر المعنيين في مجال القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية والحقوق الإنسانية للمرأة،
- تصور وتنفيذ استراتيجية لتدريب المهنيين/ات والعاملين/ات من المؤسسات الحكومية ومن المجتمع المدني والعمل في عدد من المجالات أولهم إدماج النوع الاجتماعي في عملية التخطيط التنموي الشامل وكذلك في القطاعات ذات العلاقة ويتضمن المحتوى أيضا كيفية إجراء تدقيق السياسات والبرامج والتشريعات من منظور النوع الاجتماعي.
- استحداث الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي: عدم تخصيص المؤسسات الحكومية للموارد المالية الكافية لمعالجة قضايا حقوق المرأة الإنسانية، وتعاني مؤسسات المجتمع المدني من عدم استدامة الدعم المالي المقدم من المؤسسات الدولية والحكومية. وهذا يعني تخصيص ميزانية مستقلة للمجلس الأعلى لشؤون المرأة وكذلك إعادة توزيع عادل للموارد يستهدف تقليص فجوات النوع الاجتماعي مع رفع معدل تمويل البرامج المتخصصة بقضايا تمكين المرأة والنوع الاجتماعي في كل المؤسسات الحكومية حسب الاختصاص والحاجة.

٣,٣,٣.رفع مستوى الوعي فيما يخص أهمية قضايا المساواة بالنسبة للمجتمع ككل

لا يختلف مجتمع كوردستان عن المجتمعات الأبوية الأخرى في المنطقة أو خارجها وبالذات فيما يخص تبني وانتشار بعض الممارسات الضارة ذات الخلفية الثقافية والاجتماعية التي تعزز مفهوم التمييز ضد المرأة وبالتالي تعيق في ذات الوقت الجهود المناهضة له كاعتبار الجهود المبذولة لإعطاء المرأة حقوقها تحفيزا للتمرد والخروج عن العرف الاجتماعي. وفي هذا الصدد، يقترح بناء شبكات وتحالفات من أجل تنظيم حملات إعلامية تستهدف المجتمع عامة وبعض الفئات والجماعات وبصفة خاصة تلك المؤثرة من أجل رفع مستوى معرفة ووعي الرجال والنساء والشباب بحقوق الإنسان وحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ منها وتطوير حس النوع الاجتماعي مع السهر على تعزيز قدرات ودور المؤسسات الإعلامية والتربوية ابتداء من تقييم المناهج المدرسية والمحتوى الإعلامي من منظور النوع الاجتماعي.

٤. مصفوفة النتائج

تحتوي الغاية الرئيسية من الاستراتيجية على **تمكين المرأة الكوردستانية من التمتع بحقوقها الانسانية.**

لتحقيق هذه الغاية على المدى الطويل، ومن خلال تقليص التفاوت بينها وبين الرجل في مجالات الحياة المختلفة، رُسم للاستراتيجية عدد من المحصلات سوف تساهم في تحقيق نتائج ملموسة على المدى المتوسط والقصير(المخرجات) لتصبح غاية الاستراتيجية بصفة تدريجية واقعا في حياة المرأة الكوردستانية والمجتمع الذي تنتمي إليه. ويكتمل الهيكل الاستراتيجي بستة محصلات/نواتج[١٣] وعدد من المخرجات[١٤] سوف تساهم في تحقيق كل واحد منها كما هي مرسومة أدناه:

١. المحصلة الأولى: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية

وهذا يعني اتخاذ التدابير التشريعية التي ترسخ مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف بين الجنسين في الحقوق والواجبات، والتي سوف تتحقق في ٣ مخرجات:

المخرج ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجل–امرأة

المخرج ١,٢. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة

المخرج ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة

[13] Outcomes
[14] Outputs

٢. المحصلة الثانية: سياسة تعليمية نوعية تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة

يستلزم عدم تسرب البنات من المدرسة منذ المرحلة الاساسية وزيادة التحاقهن بالتعليم الثانوي توسيع إلزامية التعليم للمرحلة الاساسية وتفعيلها، ويتطلب هذا اتخاذ التدابير التي تكفل تعميم قضايا النوع الاجتماعي في المناهج المدرسية، وتحسين البيئة المدرسية للبنات بما يكفل تلبية احتياجاتهن التعليمية. ولتحقيق يقترح تحقيق تغييرات على عدد من المستويات منها المعرفية ومنها الخدمية:

المخرج ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف

المخرج ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.

المخرج ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.

المخرج ٢,٤. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي.

٣. المحصلة الثالثة: سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كوردستان

تسعى وزارة الصحة إلى تهيئة المستلزمات الضرورية التي تكفل حق المواطنين والمواطنات في التمتع بالصحة عامة والصحة الإنجابية بصفة خاصة وتتولى إدارة المؤسسات الوقائية والعلاجية والتأهيلية وتطويرها. كما تعمل على تقديم الرعاية الصحية ونشر الوعي الصحي. وهي تسعى إلى إقامة نظام صحي يعتمد الرعاية الصحية بوصفها مرتكزا أساسا يضمن خدمات صحية تلبي الاحتياجات وتضمن التمتع بالحقوق من خلال العمل على تحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص.

المخرج ٣,١. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان

المخرج ٣,٢. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.

المخرج ٣,٣. قدرات مقدمي الخدمات معززة في، على الأقل، ٤ مكونات من الصحة الإنجابية.

المخرج ٣,٤. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والاعلامية المرئية–المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية.

٤. المحصلة الرابعة: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من١٢,٩%إلى٢٣% خلال فترة الاستراتيجية

إن السياسة المطلوبة في هذا الصدد تنطوي على اتخاذ إجراءات تشريعية وتنفيذية لتوفير فرص العمل وحماية المرأة العاملة بما في ذلك في القطاع غير الرسمي كما هو الحال بالنسبة للقطاع الزراعي وفي الريف وتبني استراتيجيات داعمة لدمج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات الاقتصادية وتبني سياسات تشجع القطاع الخاص على توفير فرص العمل للنساء أين ما وجدت وبالذات الأفقر منهن.

المخرج ٤,١. تعديلات لتشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة.

المخرج ٤,٢. قدرات عدد من النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز قدرتهن على الدخول في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.

المخرج ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي.

المخرج ٤,٢. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشاركة في إدارتها.

المخرج ٤,٢. زيادة قدرات المراة الكوردستانية في مجال اتاحة الفرص لاكمال الدراسات العليا من خلال الاستفادة من برنامج الحكومة حول بناء القدرات.

٥. المحصلة الخامسة: مستوى مرتفع لمشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وبناء السلام

إن اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في الشأن السياسي وفي اتخاذ القرار تستلزم العمل على المستويات التشريعية/ القانونية والسياسية والثقافية لأنها تستلزم تغييرا في البنى وفي الممارسات التي من شأنها أن تعزز تلك المشاركة.

المخرج ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار.

المخرج ٥,٢. قدرات ومهارات المرأة مبنية في التمكين الذاتي والقيادة.

المخرج ٥,٣. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفع بأهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.

٥. المحصلة السادسة: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.

إن تطوير الالتزام الحكومي تجاه قضايا النوع الاجتماعي يستلزم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمأسسة قضايا النوع الاجتماعي في العديد من المؤسسات المهنية بالتنمية ودمج المواطنين والمواطنات فيها ومن خلال التعرف على مؤسسات مستقلة تساهم في تعزيز مكانة المرأة فضلاً عن تطوير القائمة منها ودعمها بالموارد والصلاحيات الكافية. كما تتطلب بناء القدرات المؤسساتية والفنية داخل الدولة ومكوناتها المختلفة لترجمة الالتزام إلى سياسة معتمدة ومنهاج عمل في كل القطاعات وواقع ملموس في حياة الرجال والنساء في المجتمع. ولضمان إنجاح هذا المسار لابد من الاستناد على مؤسسات تكون مسؤوليتها ترويج صور حقيقية لأدوار النساء في الأسرة والمجتمع ومن بينها وزارة الثقافة والشباب في اقليم كوردستان.

المخرج ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرية مناسبة.

المخرج ٦,٢. مسودة لإطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة.

المخرج ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات في كافة الوزارات.

المخرج ٦,٤. خطة اعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة مبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة.

٥. التدخلات الاستراتيجية

بناء على الهيكل الاستراتيجي، تم تطوير مصفوفة النتائج والمؤشرات[١٥] المناسبة التي ترسم التدخلات الاستراتيجية لتطوير وتمكين المرأة كما أنها سوف تعطي فكرة عن الجهات المتدخلة، ومن المتوقع أن تمثل هذه المصفوفة الإطار المرجعي من منظور الإدارة المركزة على النتائج إلا أنه من المتوقع أن يدقق فيها عند تطوير خطة عمل كل قطاع من الوزارات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الأخرين لضمان الدقة والتكييف والملكية التي سوف تضمن بدورها الالتزام بالتمويل والتنفيذ.

وسوف يتطلب إعمال المنظور المتكامل لمنهاج التمكين وهيكله الاستراتيجي تدخلات على مستويات عدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1.5. على مستوى التشريعات والسياسات

وضع الأسس والأطر الضرورية لمأسسة مبادئ عدم التمييز والمساواة: من أجل إحداث تغيير في الاتجاهات والممارسات ومنع حدوث التمييز والعنف عن طريق تدخلات المدافعة والإصلاحات القانونية من ظهور المؤشرات الأولية والكشف المبكر عن الممارسات السلبية والتدخل للحد منه قبل ازدياد المشكلة وقيادة حملات التوعية للجمهور العام والفئات المستهدفة المعنية.

٢,٥ على مستوى الموارد

العمل على توفير أو تحسين البني التحتية والموارد الضرورية لإيصال الخدمات للفئات المستهدفة وبالذات المستضعفة سواء خص ذلك التعليم أو الصحة أو مكان العمل مع التركيز على المناطق المعزولة جغرافيا والأكثر احتياجا كما هو الحال بالنسبة للمناطق الريفية.

٣,٥. بناء القدرات المؤسساتية والفنية

يتطلب تحقيق معظم نتائج الاستراتيجية تدخلات تحتوي على توفير الموارد البشرية والمالية، الأدوات والمناهج، التدريب وتطوير المهارات والكفاءات من أجل تطوير وتنفيذ خطط إعمال الاستراتيجية على مستوى كل القطاعات المعنية وأولها المؤسسة التي تعني بقضايا المرأة وبالاعتماد على الإدارة المركزة على النتائج، منهجية إدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة ومنهاج حقوق الإنسان في البرمجة.

[15] Matrix of results and indicators **المرفق ١**

١,٥. تطوير خطط قطاعية مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى

مع السهر على تبني كل قطاع لأهداف ومبادئ الاستراتيجية وضمان إدماج حقوق المرأة في أجندة العمل المتعلقة بالمساواة وحقوق الإنسان والتنمية مما يتطلب تقوية التعاون بين جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في جميع أنحاء إقليم كردستان.

5.5. بناء تحالفات وشبكات من أجل الدعم والتعاون

من المفروض أيضا أن تدعم عملية الإصلاحات بحملات مناصرة ونوعية موجهة للجمهور الواسع، عامة وللفئات المستهدفة المعنية بصفة أخص بهدف التوضيح والاستفسار للقضايا الحساسة والتخفيف من المعارضة الحقيقية أو المحتملة من جهة، ولتكوين مجموعات ضغط، من جهة أخرى من طرف النساء والرجال الذين سوف يصبحون أصحاب حق من واجبهم أن يطالبوا به. ويتجلى هذا المسعى ضروريا من أجل تهيئة البيئة القانونية والمؤسساتية المناسبة التي سوف تمكن حكومة أقليم كوردستان وشركاءها من المؤسسات المعنية إقليميا، وطنيا ودوليا من تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق نتائجها فيما يخص مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجال–نساء في إقليم كوردستان، عن طريق حذف وتعديل القوانين التي تشجع و/أو تكرس التمييز ضد المرأة وسن قوانين تحمي المرأة خلال دورة حياتها من أي شكل من أشكال التمييز بصفة ملائمة مع التزامات العراق الدولية.

٤. الآليات المؤسساتية

للتنفيذ ، المتابعة , والتقويم

رابعا: الآليات المؤسساتية للتنفيذ، المتابعة , والتقويم

١. الآليات المؤسسية من أجل التنفيذ والمتابعة والتقييم

ستكون المسؤولية الرئيسية في عمليات المتابعة والتقييم من اختصاص المجلس الأعلى لشؤون المرأة وبالتالي سيتم تصميم وتطوير خطة عمل تفصيلية والتي ستشتمل على المدى والنطاق الزمني لنشاطات المتابعة والتقييم على كافة المستويات (المخرجات والنتائج والأثر) المترتبة عن تنفيذ الاستراتيجية. كذلك سيكون هناك تحديد لطرق ومنهجيات المتابعة والمراقبة من جهة ولمنهجيات التقييم من جهة أخرى.

ومن خلال عمليات والمتابعة والتقييم سيتم تقديم مجموعة من التقارير الدورية بمراحلها والتي ستعطي الصورة الكاملة حول مدى التقدم المنجز في بلوغ الأهداف المرجوة من تنفيذ الاستراتيجية، وهنا سيكون للتقارير الدورية وتقارير التقدم دور في توجيه عمليات التنفيذ نحو تحقيق الأهداف المستهدفة بشكل أكثر دقة، أما تقارير التقييم النصف مرحلية والنهائية فهي تضم تقييم للأداء وكذلك لمقدار ونسبة النجاح في تحقيق الأهداف مما يساعد على وضع الأولويات المطلوبة وربطها بالتوقيت والملائمة والاستدامة والفاعلية والأثر الناتج من عملية التنفيذ.

١,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة

تم تأسيس المجلس الأعلى لشؤون المرأة كمرجع يُعنى بأمور المرأة في إقليم كوردستان، ويعمل على تطوير واقعها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة، واعداد ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج والقوانين ذات العلاقة بقضايا المرأة وحقوقها التنموية والإنسانية بصفة عامة. وتحتاج هذه المؤسسة إلى دعم سياسي اكبر من خلال تطوير امكانياتها البشرية والمالية والفنية من اجل العمل على اعداد السياسات العامة للإقليم لمحاربة كافة اشكال التمييز ضد المرأة وتحقيق مساواتها التامة مع الرجل.

ويمثل الدستور العراقي ومشروع دستور إقليم كوردستان وجميع الاتفاقيات والأدوات القانونية الدولية التي صادقت عليها دولة العراق الخلفية الداعمة لعمل المجلس الأعلى وتسهيل أداء مهمته من أجل تكريس مبدأ عدم التمييز مهما كان سببه وتحقيق المساواة بين الرجل والنساء. ويمثل دعم الحكومة للمجلس الاعلى

لشؤون المرأة في كوردستان الاعتراف وتحمل المسؤولية التي تتطلب رسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة من أجل دمج المرأة في عملية التنمية، وتحقيق مشاركتها الفاعلة في البرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمكينها من التمتع بحقوقها الإنسانية الكاملة في جميع المجالات على نحو متكافئ مع الرجل.

وقد يتطلب إعمال وتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق نتائجها، آليات تعاون وتنسيق قادرة على توحيد جهود كافة المؤسسات التي ستشارك في التنفيذ سواء كانت المؤسسات الحكومية أو المجالس المنتخبة أو منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال بالإضافة إلى المنظمات الدولية كمنظمات الأمم المتحدة التي يمكن أن تلعب دوراً حيويا في مجال تقديم الدعم الفني والمالي.

٢,١. دور القطاعات الحكومية

بالاضافة الى المجلس الأعلى لشؤون المرأة، فإن قطاعات وزارية أخرى سوف تتدخل سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أجل النهوض بقضايا المرأة وتعزيز حقوقها ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي بأشكاله المختلفة حسب مجال تخصص كل قطاع. ويعتبر التخطيط القطاعي إجراء ضروريا ليس فقط من باب التخصص أو المهام ولكن أيضا لأهمية الإدماج وتبني القضية بصفة واضحة من حيث المبادئ والنتائج المتوقع تحقيقها مع تخصيص الميزانية الضرورية للتنفيذ والمتابعة والتقييم. وفي هذا المجال يمكن تحديد عدد معين من الوزارات والهيئات النظامية للتدخل حسب مختلف مجالات الاهتمام الأساسية التي تم تحديدها والاتفاق عليها.

إلى جانب الوزارات والهيئات الرسمية هناك عدد من المؤسسات والتنظيمات التي يمكن تحديدها إذ أن يكون لها دور مباشر أو غير مباشر في المشاركة في التنفيذ والتدخل لحماية حقوق المرأة الإنسانية والقانونية والتي يمكن أيضا، إقحامها في تنفيذ الاستراتيجية كاللجان الوطنية أو الإقليمية الاستشارية التي تعمل في عدد من المجالات التنموية مثل حماية حقوق الإنسان، السكان والصحة الإنجابية، محو الأمية، مكافحة البطالة والفقر والتهميش، التمكين الاقتصادي والإقراض، دعم تشغيل الشباب...

٣,١. دور المجالس المنتخبة

نظرا لاهمية مساهمة ممثلون عن هذه المجالس (البرلمان ومجلس المحافظة) في مسار إعداد وتنفيذ الاستراتيجية سيكون لهذه المبادرة في المراحل القادمة، تأثير يدعم تحقيق نتائج الاستراتيجية ومن الواضح أن

هذه المشاركة تدل على الدور الإيجابي الذي يمكن للهيئات، على غرار البرلمان والمجالس المنتخبة الأخرى، أن تقوم به خاصة من حيث إثارة النقاش حول القضايا المرتبطة بالمرأة بصفة عامة والتمييز بصفة خاصة وذلك بهدف دعم الإصلاحات الضرورية وسن مزيد من التشريعات المناسبة من خلال تعديل الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة التمييز وتحقيق المساواة. وزيادة على هذا تلعب الهيئات المنتخبة وبالذات البرلمان دورا أساسيا فيما يخص اعتماد الاستراتيجية وخططها القطاعية، السياسات والإجراءات المقترحة ودعم كل ذلك بتخصيص الموازنة الضرورية.

٤,١. دور المجتمع المدني

أثبتت التجارب الدولية والإقليمية والوطنية في إقليم كوردستان حيوية دور المجتمع المدني في عملية التمكين وضمان استدامته ورصد تحدياته ومتابعة آثاره وتفعيل دور النساء وتعميق وعيهن بحقوقهن، ومتابعة قرارات الدولة، وتشكيل مجموعات ضغط مؤثرة وإدامة منهج النقد البناء والمساءلة الموضوعية.

وفي هذا الإطار، سوف يكون لمنظمات المجتمع المدني دورا هاما مع المرأة نفسها أين ما وجدت من حيث رفع مستوى وعيها بحقوقها الإنسانية وتمكينها للمطالبة بها كواجب أساسي وإيمانها بضرورة العمل من أجل تحقيق الإنصاف والمساواة والتحرر من ضغوط الثقافة التقليدية السائدة وارث التخلف وحرصها على اكتساب الخبرات الجديدة وتعزيز الثقة بالنفس والحرص على الانجاز والتفوق.

سعيا إلى تحقيق مزيد من الفعالية على دور حركة المجتمع المدني الذي يعتبر شريكا أساسيا في حماية حقوق المرأة والدفاع عنها والمطالبة بالعمل على تحقيق مساواة فعلية، يكون من الضروري تحديد هذا الدور فيما يلي:

- المشاركة في صياغة البرامج والنشاطات التوعوية وحملات المدافعة
- تكوين الشبكات والتحالفات من أجل الإصلاحات والتغيير وقضايا المدافعة،
- المشاركة في النقاش المتعلق بإعمال التوصيات الدولية ذات العلاقة بالاتفاقية المتعلقة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء،
- المساهمة في التكفل بالنساء ذوات الحقوق المنتهكة بغرض تأهيلهن وتمكينهن الذاتي للمطالبة بها،
- إدماج المسائل المرتبطة بالمواطنة والمساواة في الحقوق بين الجنسين،

- العمل على تنفيذ المشاريع الممولة من طرف الدولة أو المنظمات الدولية وخاصة التي تشمل ميادين التمكين الاقتصادي ودعم القروض الصغيرة ومكافحة الأمية...إلخ.

٥,١. دور وسائل الإعلام

إن دور وسائل الإعلام عمومية كانت أم خاصة وعلى اختلاف وسائط تعبيرها وتنوع أشكالها، دور جوهري في محاربة التمييز المنقص لقيمة وحقوق المرأة الإنسانية وفي ترويج ثقافة مغايرة لما هو عليه حاليا في وسائل الإعلام وفي المجتمع. وتعد الأسرة الإعلامية شريكا رئيسيا في إعمال الاستراتيجية مع باقي الشركاء كما سيكون الإعلاميون والإعلاميات من المستهدفين في مجال دعم القدرات والمشاركة في تغيير الصور النمطية والتقاليد المضرة وفي حملات المدافعة لكسب التأييد من أجل التغيير.

٢. آليات المتابعة والتقويم

1.2. توفير معلومات الخط الأساس[١٦]

تبدأ عملية المتابعة والتقويم لتنفيذ الاستراتيجية منذ انطلاق تصورها مع اختيار المؤشرات في الخط الأول على كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج. ولابد أن توفر المعلومات والبيانات الضرورية لتفعيل عمليات المتابعة ومساعدة القائمين على تنفيذ الاستراتيجية وصانعي القرار على وضع خطة المتابعة و التأكد من مسارات التنفيذ عبر التقارير التي تعد على نحو دوري، من أجل تصويب المسار في حالة التلكؤ وتباطؤ التنفيذ نتيجة تزايد المخاطر التي تعترض عملية التنفيذ. أما التقويم فإنه ينصرف إلى العملية النهائية التي يراد منها التعرف على المدى الذي تحققت به أهداف الاستراتيجية ومقاصدها وتأثيرها في البيئة العامة. لذا فإن عملية التقويم تستدعي تحديد المؤشرات الكمية والنوعية التي تقاس بها الانجازات المتحققة على مستوى الأهداف والمحصلات والسياسات والبرامج.

[16] Baseline

٢,٢. البنية المؤسسية

أن التنسيق والتعاون بين المجلس الأعلى لشؤون المراة والقطاعات الحكومية وغير الحكومية سوف يمثلان القاعدة الأساسية للمتابعة والتقييم لوضع المرأة الكوردستانية بصفة عامة وتحقيق نتائج هذه الاستراتيجية بصفة خاصة.

لا يمكن تنفيذ أي استراتيجية دون بنية مؤسسية قادرة على الرصد وتقويم الإنجاز وتشخيص الخلل في التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ. ضرورة التعاون الفعال والشفاف بين جميع مؤسسات الأقليم–وبدرجات من الوضوح والمسؤولية– ومنظمات المجتمع المدني وخصوصا النسوية منها،

ب. على الصعيد الدولي لابد من الاستفادة من الخبرة الفنية ومن التمويل الذي يمكن الحصول عليه،

ت. توفر إدارة رشيدة للاستراتيجية ذات صلاحيات مالية وإدارية وفنية تتناسب مع خطورة الاستراتيجية وأهميتها وفي هذا الصدد فإن المجلس الاعلى لشؤون المراة في الاقليم هي المسؤولة لأداء ذلك الدور.

ث. بناء قدرات المسؤولين عن تنفيذها ومتابعتها رصدا وتقويما.

ج. تشكيل لجنة في المجلس الأعلى لشؤون المرأة تضم ممثلين وممثلات من الوزارات والجهات المعنية لتفعيل ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية بمشاركة عدد من الخبراء والخبيرات.

مع ذلك تقع على عاتق المجلس الأعلى لشؤون المرأة بشكل رئيسي مهمة متابعة وتقويم تنفيذ الاستراتيجية بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة سواء في الحكومة أو في القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

وعلى مستوى التنفيذ القطاعي وبعد تطوير كل خطة واعتمادها وبداية تنفيذها ينبغي العمل على إعداد التقارير الدورية والسنوية للوزارة حول عملية التنفيذ، ليتم تزويد مجلس الوزراء بتقارير دورية شاملة حول مسارات تنفيذ الاستراتيجية والتقدم الحاصل في تمكين المرأة.

وهنا تبرز أهمية التعاون بين المجلس الأعلى لشؤون المرأة ووزارة التخطيط ووزارة المالية والوزارات القطاعية مثل التعليم العالي والتربية والصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما أن على القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني أن يتابعان الانجازات المتحققة على ارض الواقع وهذا ما يستلزم تكثيف الحوار بين مختلف الأطراف خلال التنفيذ.

وسوف يواصل المجلس الأعلى وشركاءه التعاون مع هيئة الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمنظمات الأممية والدولية الأخرى من أجل تفعيل وتنفيذ والمتابعة والتقويم، من خلال تعزيز الخبرات في مجالات الحصول على المؤشرات التي يمكن من خلالها إجراء عملية الرصد والمتابعة. إن تفعيل عملية المتابعة والتقويم ينبغي أن تضطلع النساء أنفسهن بالعملية، سواء في إطار العمل الحكومي أو المدني، كما ينبغي تنشيط وتعزيز شبكة داعمة للاستراتيجية من النساء والرجال في داخل الوزارات، وأن تتعزز الشبكة بممثلات الحركة النسوية والمتخصصات في قضايا النوع الاجتماعي.

٣,٢. وضع نظام المتابعة والتقويم

يتطلب تحقيق النتائج المتوقعة من الاستراتيجية والتأكد من نتائجها وانعكاسها على المرأة بشكل عام، وفي مجالات الاهتمام الرئيسية، بشكل خاص منذ البداية الشروع في وضع مصفوفة النتائج والمؤشرات التي يقترح تطويرها بصفة موازية مع تطوير الاستراتيجية ثم مراجعتها والتدقيق فيها عند رسم خطط إعمال الاستراتيجية لكل قطاع والتي سوف تتضمن أيضا خطة متابعة وتقويم للتأكد من المساهمة في تغيير السلوك والأطر المؤسساتية (المحصلات) وعلى توفير وتحسين الخدمات وتعزيز القدرات (المخرجات).

ويتطلب المستوى الأعلى من التقويم الذي يخص مدى أثر الاستراتيجية على راحة النساء والأسر والمجتمع والتنمية ككل (الغاية) قياس كمي ونوعي لأبعاد متعددة تتجاوز الإطار الفني والزمني للاستراتيجية وبالتالي وضع أدوات أخرى كتأسيس مرصد لمتابعة تطور وضع المرأة وتمتعها بحقوقها الإنسانية في جميع مراحل حياتها في اقليم كوردستان.

ويتطلب وضع نظام متابعة وتقويم توفير الوسائل المناسبة مثل:

أ. قاعدة بيانات تغذيها القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني،

ب. بلورة إطار تنظيمي لمتابعة تنفيذ السياسات وخطط عمل ذات العلاقة وتقييم نتائجها،

ت. وبناء على أ و ب، إصدار تقرير شامل حول وضع المرأة والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان بما في ذلك العنف ضد المرأة ينشر سنويا إثر حملة وطنية ومحلية في البداية ثم كل سنتين بعد ذلك. كما يمكن أن يمثل هذا التقرير الإطار المرجعي للتخطيط الاستراتيجي من جهة ولتحضير التقارير الدولية التي ينتظر من دولة العراق أن تقدمها بصفة منتظمة كجزء من التزاماتها الدولية (تقرير سيداو، بيجينغ، القاهرة...).

وبناء على ذلك فإنه من المتوقع عند بدايةٌ العمل والتخطيطٌ للاستراتيجية، أن يشمل نظام المتابعة والتقييم العناصر التالية:

- **الإطار العام المنطقي القائم على النتائج**[١٧]: شاملاً كل من مستويات الأثر، وسلسلة النتائج بالنسبة لكل مجال اهتمام وأولوية (الأثر، المحصلة والمخرج)، وضمن كل مستوى يتوفر مؤشرات قياس التقدم والأداء، وهذا يتطلب وجود مصادر المعلومات وطرق الإثبات من التنفيذ، إلى جانب النظر للجانب المالي وآليات الصرف والإنفاق على كل المستويات منذ الانطلاق،
- **تنظيم وتوحيد الجهود** أثناء التنفيذ وبالذات على مستوى المخرجات وأنشطتها وذلك لتجنب التضارب والتكرار وبالتالي خسارة وقت وموارد من الممكن استغلالها في مجالات أخرى ذات علاقة بالاستراتيجية.
- **توحيد نماذج العمل وإعداد تقارير التقدم** ضمن الاستراتيجية بما يضمن ويعزز توحيد طرق المتابعة والتقييم للمخرجات وما يرتبط بها من نشاطات.
- **وجود خطط دورية ومستمرة** لعمليات جمع المعلومات والبيانات من كل الأطراف والمستفيدين/ات وذلك لتوفيرها لاحقاً لصانعي القرار والمخططين،
- **توفير وبناء قاعدة بيانات** بما يخدم جميع الأطراف والجهات لتحقيق غايات التخطيط القائم على الحقائق والدلائل، وكذلك للمساعدة في رسم التوجهات والخطط ذات الصلة في تطوير الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات الخاصة،
- **أسس ومبادئ وبروتوكولات تداول المعلومات وتبادلها بين الاطراف والجهات ذات العلاقة** وضمان وصولها في الوقت المناسب لصاحب العلاقة، وبالتالي تحقيق عملية التواصل في أثناء التخطيط والتنفيذ لمكونات ونشاطات الاستراتيجية.
- **أسس علمية لكيفية استخدام البيانات والمعلومات** والاستفادة منها ومن الحقائق في عمليات ضبط آليات التنفيذ ومن ثم توجيه العمل نحو تحقيق الأهداف المخطط لها إقليما ووطنياً،
- **وجود إطار مؤسساتي لنظام المراقبة والتقييم** وذلك من خلال التواصل والمشاركة بين جميع الاطراف.

[١٧] المرفق ٣

٤,٢. مؤشرات تنفيذ الاستراتيجية

يمكن اقتراح سلسلة المؤشرات التالية لخطة المتابعة مع إمكانية اختبارها ومراجعتها عند وضع خطة المتابعة والتقييم وانطلاق تنفيذ الاستراتيجية:

- عدد اجتماعات اللجنة العليا لتمكين المرأة في اقليم كوردستان، اللجنة التنفيذية وكذلك التشكيلات الموازية في الوزارات ومخرجات تلك الاجتماعات من تقارير ونسب المشاركة،
- عدد الخطط المصادق عليها،
- عدد الأنشطة في الخطط السنوية التي تم تنفيذها،
- عدد الدورات ونوعيتها التي تم تنفيذها وعدد المدربين/ات حسب كل قطاع مقارنة بما كان مبرمجا،
- عدد حملات التوعية الاعلامية التي نفذت طبقا للخطة،
- عدد الدراسات والابحاث والتقارير التي اصدرت...
- أما مؤشرات التقييم لابد أن تقيس الأداء والمسار وتسمح المؤشرات التي وضعت للمستويات الأعلى بقياس التغيير مقارنة بطموحات الاستراتيجية (راجع مصفوفة المتابعة والتقييم في المرفق ١)

٣. آليات التعاون والتنسيق والتنفيذ[١٨]

1.3إطار وشروط تشكيل الآليات

يتطلب إعمال وتنفيذ الاستراتيجية وتحقيق نتائجها، آليات تعاون وتنسيق قادرة على توحيد جهود كافة المؤسسات التي ستشارك في التنفيذ سواء كانت المؤسسات الحكومية أو المجالس المنتخبة أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى المنظمات الدولية كمنظمات الأمم المتحدة التي يمكن أن تلعب دوراً حيويا في مجال تقديم الدعم الفني والمالي. ولابد أن يأخذ تشكيل آلية التعاون والتنسيق الأبعاد والاعتبارات التالية:

- مشاركة كافة الأطراف التي ساهمت في إعداد الاستراتيجية وفي عملية التنفيذ والمتابعة والتقييم ضمن دور وإمكانية كل مؤسسة،
- التحلي بالمرونة في عملية التنفيذ والمتابعة ما أمكن والابتعاد عن المركزية والتي يمكن أن تعيق عملية التنفيذ،

[١٨] المرفق ٢

- تبني برنامج لبناء القدرات للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي ستنخرط في تطبيق الاستراتيجية من أجل توحيد الرؤية والمفاهيم والمناهج،
- اللجنة الوطنية العليا لتمكين المرأة الكوردستانية وتحقيق المساواة بين الجنسين،
- المكتب التنفيذي لتمكين المرأة وتحقيق المساواة

٢,٣. اللجنة العليا لتمكين المرأة الكوردستانية وتحقيق المساواة بين الجنسين

١,٢,٣. العضوية

بقيادة المجلس الأعلى لشؤون المرأة، تتألف هذه اللجنة من ممثلين/ات عن وزارة التخطيط، وزارة المالية، وزارة الداخلية، مجلس القضاء، وزارة الزراعة، وزارة العدل، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الثقافة، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، الهيئة الخاصة بالبيئة، لجنة الدفاع عن حقوق المرأة في البرلمان، رئاسة الإقليم اضافة إلى ممثلين/ات عن منظمات المجتمع المدني،

يعد ممثلي المنظمات الدولية والخبراء المحليين (والخبراء/ات الدوليين إن استوجب مشاركتهم) شركاء أساسين في تشكيل هذه اللجنة.

٢,٢,٣. المهام

- الإشراف العام على تنفيذ ومتابعة الاستراتيجية،
- إقرار خطة العمل السنوية بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية،
- تحديد مهام الاطراف الأساسين في تنفيذ خطة العمل،
- تأمين الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الأنشطة حسب خطة العمل،
- عقد اجتماعات نصف سنوية وسنوية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية
- المشاركة في عملية المتابعة ودعم التقييم دون المشاركة فيه لضمان الحياد والموضوعية،
- الاشتراك في وضع استراتيجية جديدة لتمكين المرأة لتتزامن مع إنهاء هذه الاستراتيجية،

3.3 .اللجنة التنفيذية لتمكين المرأة وتحقيق المساواة

1.3.3. العضوية

تتألف هذه اللجنة التنفيذية من ممثل وزارة التخطيط والمالية بالاضافة الى الخبراء المحليون وتقودها المجلس الأعلى لشؤون المرأة لتنفيذ المهام الموكلة إليها.

٢,٣,٣.المهام

- تبني برنامج تدريبي لبناء القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتطبيق الاستراتيجية،
- حشد وكسب التأييد لدعم أنشطة الاستراتيجية،
- إعداد التقارير وتوفير المعلومات التي ستساعد على كتابة التقارير الرسمية الخاصة بالاتفاقيات الدولية وتقارير المتابعة الدورية للبرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسات الحكومية
- وضع خطة العمل السنوية للاستراتيجية، تطوير وتعديل عند الحاجة ورفعها للهيئة الوطنية العليا في الإقليم لإقرارها،
- تحضير الموازنة الضرورية لتنفيذ الأنشطة المرسومة في خطة العمل ورفعها للهيئة العليا لتأمين المصادر المالية اللازمة لدعم التنفيذ والتنسيق،
- وضع جدول اعمال اللجنة بما في ذلك دورية وتاريخ اجتماعاتها: تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعات شهرية ونصف شهرية لغرض متابعة وتقييم سير الأنشطة والفعاليات المقررة في الاستراتيجية بعد اقراراها.
- متابعة تنفيذ خطة العمل السنوية في إطار الخطة الاستراتيجية
- إعداد التقارير الخاصة بالتنفيذ والمتابعة الدورية للبرامج والأنشطة في إطار الخطط القطاعية (المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني) في إقليم كوردستان.

٤,٣. طرق التنفيذ

- المجلس الأعلى لشؤون المرأة هي المسؤولة عن التنفيذ،
- تقوم اللجنة العليا بتقييم الخطة السنوية والمصادقة عل الخطط المقبلة،
- تدريب فريق المدربين/ات في الإدارة المركزة على النتائج وتحديد خطط العمل والمتابعة والتقييم،

- التنسيق عن طريق اللجنة العليا ومسؤول من كل الوزارات المعنية (التفاصيل متوفرة في فقرة المتابعة والتقييم) بتطوير خطط سنوية والمصادقة عليها
- في بداية كل سنة يتم تحديد الأنشطة التي ستنجز لكل مخرج في إطار خطة العمل السنوية مع تحضير موازنتها تحديد الجهة الداعمة وكيفية الدعم لتمويل الخطة والتنفيذ
- يتم اختيار فريق خارجي للتقييم النصف النهائي والتقييم النهائي.

الخاتمة

☚ إطار عام للتدخل من أجل التغيير

توفر الاستراتيجية الوطنية لتطوير المرأة في اقليم كوردستان إطارا عاما للتدخل من أجل التغيير وقد تم إعدادها خلال مسار منتظم ومبني على التشاور والمشاركة في مختلف المراحل بين مختلف الجهات المتدخلة من الحكومة والهيئات الوطنية الأخرى أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني بدعم من المنظمات الدولية.

ويرسم هذا الإطار المحاور الاستراتيجية ذات الأولوية، التدخلات والإجراءات التي ستسمح بوضع مخططات تنفيذية من أجل التقليص من الفوارق فيما يخص الخدمات المناسبة والمتنوعة والتجنيد المحلي وخلق تحالفات من أجل المساهمة في التغيير وتغيير الصور النمطية والممارسات والسلوكيات الضارة من جهة، وتطوير القوانين والسياسات والمؤسسات من جهة أخرى.

☚ محور التعاون والتنسيق والالتزام

بعد إقرار الاستراتيجية من طرف مجلس الوزراء في إقليم كوردستان وبمبادرة المجلس الأعلى لشؤون المرأة سوف يتم تأسيس اللجنة التنفيذية لمتابعة تنفيذ استراتيجية تطوير المرأة في اقليم كوردستان لتقوم بتحديد المهام للشركاء الأساسيين والإشراف على تنفيذها وإقرار الخطط القطاعية والسنوية ومتابعة تمويل وتنفيذ النشاطات التي تساهم في تحقيق نتائج الاستراتيجية.

إن نجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطط العمل, يبقى مرهونا بالتزام كل الفاعلين والمتدخلين بعملية التغيير والتطور مع تجنيد الإمكانيات الضرورية لإنجاح مسار الاستراتيجية. وسوف يتم السهر على وضع نظام المتابعة والتقييم المنبثق عن استراتيجية تطوير المرأة وتحديد مستويات المسؤولية وتقديم تقارير سنوية شاملة وقطاعية وقيم محدثة لمؤشرات الاستراتيجية.

المرفقات

المرفق الأول

من التحليل وتحديد سلسلة النتائج إلى مصفوفة النتائج

مصفوفة النتائج[19]

الأثر	بعد ٥ سنوات، ستكون المرأة الكوردستانية متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية

المحصلات/النواتج	المخرجات
المحصلة الأولى١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية	**مخ١,١.** مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة
	مخ١,٢. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة
	مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة
المحصلة الثانية ٢ : سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة	**مخ٢,١.** إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف
	مخ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.
	مخ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.
	مخ٢,٤. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي

[19] Results matrix

المحصلة الثالثة ٣: سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كوردستان	مخ٣,١. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
	مخ٣,٢. قدرات مقدمي الخدمات معززة في(٤) مكونات من الصحة الإنجابية(على الأقل).
	مخ٣,٣. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.
	مخ٣,٤. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والاعلام المرئية- المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية
المحصلة الرابعة ٤ : نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من ١٢,٩ % إلى ٢٣%	مخ٤,١. تعديلات على التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة.
	مخ٤,٢. زيادة قدرات النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.
	مخ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي.
	مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشاركة في إدارتها.
	مخ٤,٥ زيادة قدرات المراة كوردستانية في مجال اتاحة الفرص لاكمال الدراسات العليا من خلال الاستفادة من برنامج الحكومة حول بناء القدرات.
المحصلة الخامسة ٥ : مستوى مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وبناء السلام.	مخ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار بنسبة لا تقل عن ٤٠% في المجالس المنتخبة والمؤسسات الحكومية، ولاتقل عن ٤٥% في الاحزاب والمنظمات المجتمع المدني.
	مخ٥,٢. قدرات ومهارات المرأة مبنية على التمكين الذاتي والقيادة.
	مخ٥,٣. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفع حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.

٦. المحصلة السادسة ٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.	مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرية مناسبة.
	مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.
	مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات في كافة الوزارات.
	مخ٦,٤. خطة إعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة ومبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة والخاصة.

المرفق الثاني

٢. من مصفوفة النتائج إلى تحديد دور الشركاء و الفئات المستهدفة

الأثر	بعد ١٠ سنوات، ستكون المرأة الكوردستانية متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية			
المحصلات	**المخرجات**	**دور الشركاء**	**الفئات المستهدفة**	**المصدر الممول**
المحصلة الأولى١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية	مخ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة رجل–امرأة	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معني والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات الشريكة وبالذات وزارة العدل	السلك القضائي والمحامين/ات، الخبيرات والخبراء البرلمان، مجلس الوزراء المنظمات الحقوقية غير الحكومية متخذي القرار على المستوى المتوسط	الحكومة الشركاء الدوليين
	مخ١,٢. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة			
	مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة			

المحصلة الثانية٢: سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة	مخ ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي وفي الريف **مخ ٢,٢.** قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية. **مخ ٢,٣.** برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى لشؤون المرأة بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمنظمات الشريكة أي وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة التخطيط والمالية	الفتيات والنساء البرلمان، مجلس الوزراء المدارس والجامعات السلطات المحلية الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية وسائل الإعلام الخبراء والخبيرات	الحكومة الشركاء الدوليين
المحصلة الثالثة٣: سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كردستان	مخ٣,١. أولويات وثيقة الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لعام ٢٠١١- ٢٠١٥ مستحدثة بما في ذلك من منظوري النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان مخ٣,٢ التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية. مخ٣,٣. قدرات مقدمي الخدمات معززة في (٤) مكونات من الصحة الإنجابية (على الأقل)	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية أي وزارة الصحة و القطاع الصحي العام والخاص (المستشفيات والعيادات ومراكز الصحة) وزارة التخطيط والمالية	النساء والرجال الشباب من الجنسين البرلمان، مجلس الوزراء المنظومة الصحية بفروعها وتخصصاتها مقدمو/ات الخدمات الصحية الخبراء والخبيرات الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية والمهنية (الصحة، تنظيم الأسرة، الإيدز)...	الحكومة الشركاء الدوليين

	مخ٣,٤. حملة وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية خدمات الصحة الإنجابية عبر القنوات الثقافية والإعلامية المرئية–المسموعة والمقروءة والشبكات الاجتماعية.			
المحصلة الرابعة٤: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من ١٢،٩% الى٢٣%	مخ٤,١. تعديلات التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة. خ٤,٢. قدرات من النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص. مخ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشاركة في إدارتها	التصور والتخطيط على المستوى الإقليمي وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية أي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط والمالية	النساء والرجال الشباب من الجنسين البرلمان، مجلس الوزراء المؤسسات المهنية والتدريبية مؤسسات الإقراض الجمعيات النسائية والمنظمات الحقوقية والمهنية والنقابات)... الخبراء والخبيرات	الحكومة الشركاء الدوليين

	مخ ٤,٥ زيادة قدرات المراة الكوردستانية في مجال اتاحة الفرص لاكمال الدراسات العليا من خلال الاستفادة من برنامج الحكومة حول بناء القدرات.			
المحصلة الخامسة٥: مستوى مشاركة المرأة مرفوع في مواقع صنع القرار أثناء السلام وفي أوضاع النزاع وبعده.	مخ٥,١. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار. مخ٥,٢. قدرات ومهارات المرأة مبنية في التمكين الذاتي والقيادة. مخ٥,٣. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفع حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع رئاسة الوزراء والبرلمان والقطاعات الوزارية المعنية وزارة التخطيط والمالية	الاحزاب السياسية المنظمات الحقوقية غير الحكومية متخذي القرار على المستوى المتوسط الخبيرات والخبراء	الحكومة الشركاء الدوليين

المحصلةالسادسة٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.	مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرعية مناسبة.	التصور والتخطيط على مستوى الإقليم وفي كل قطاع معن والتمويل والتنفيذ مع المتابعة والتقييم حسب الخطة فيما يخص النتائج المرسومة في الميدان وأثرها على الفئة المستهدفة المجلس الأعلى بالتعاون والتنسيق مع رئاسة الوزراء و وزارة التخطيط والمالية	النساء في جميع مراحل حياتهن وأين ما وجدن البرلمان والقطاعات الوزارية المعنية الأحزاب السياسية المنظمات الحقوقية غير الحكومية متخذي القرار على المستوى المتوسط الخبيرات والخبراء	الحكومة الشركاء الدوليين
	مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.			
	مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات كل الوزارات .			
	مخ٦,٤. خطة اعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة مبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة.			

المرفق الثالث

٣. من مصفوفة النتائج إلى تحديد إطار المتابعة والتقييم

المحصلات/النواتج	المؤشرات(الخط الأساسي[٢٠])	مصادر التأكد[٢١]	الأخطار والفرضيات[٢٢]
غ: بعد ٥ سنوات، ستكون المرأة الكردستانية متمكنة من التمتع بحقوقها الإنسانية	تحسين ترتيب (العراق- كوردستان) وفق دليل الفوارق بين الجنسين من ١٢٣ عام ٢٠١٠ الى ٥٠ عام ٢٠١٧ نسبة تسرب الفتيات من التعليم الأساسي والإعدادي منخفضة من (٤٩%) إلى (٢٥%) نسبة الأمية بين النساء منخفضة من (%) إلى (...%) تخفيض معدل وفيات الامهات بمقدار الربع تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلث في الفترة ما بين ٢٠١٣-٢٠١٥ خفض معدل الفقر بين النساء من ١٠% الى ٣% خلال مدة الاستراتيجية خفض معدل البطالة بين النساء من.٤ ٣٤% الى ١٠% خلال مدة الاستراتيجية	التقارير الدولية والإقليمية المسوحات وقواعد المعلومات الوطنية والقطاعية	توفر الإرادة السياسية والمجتمعية الداعمة لتطوير وتمكين المرأة الكردستانية. الاتجاهات الدولية والسياسات الوطنية والإقليمية الخاصة بحقوق المرأة الإنسانية المفعول الايجابي المحتمل على التنمية توفر الموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ محصلات ومخرجات الاستراتيجية تدهور الاستقرار السياسي تغيير سلم الأوليات على مستوى الإقليم لأسباب داخلية أو خارجية

[20] BASELINE
[21] SOURCES OF VERIFICATION
[22] RISKS &ASSUMPTIUNS

المحصلة الأولى ١: بيئة قانونية وتشريعية تتماشى مع مبادئ حقوق الأنسان والمعاهدات الدولية	عدد القوانين المعتمدة تضمن عدم التمييز ضد المرأة والمساواة رجل–إمراه (مكافحة الاتجار بالبشر وقانون مكافحة الدعارة، الضمان الاجتماعي، تعدد الزوجات والميراث) منع عقد زواج السكان في اقليم كوردستان في محاكم خارج الاقليم من اجل الحد من ظاهرة تعدد الزوجات منع عقد الزواج والطلاق خارج المحاكم عدد نصوص قانونية منشورة في الجريدة الرسمية محكمة مختصة بالعنف الاسري في كافة محافظات الإقليم ارتفاع مستوى المؤيدين/ات لحقوق المرأة الإنسانية ارتفاع عدد النساء المستعدات للمطالبة بحقوقهن عدد شكاوي النساء أمام المحاكم للمطالبة بحقوقهن	الوثائق الوطنية والدولية الخاصة بالقوانين وحقوق الإنسان الجريدة الرسمية تقارير الحكومة/البرلمان المقالات الصحفية	البرلمان وحكومة اقليم كوردستان يأخذان بنظر الاعتبار الملاحظات والانتقادات التي توجه لهم من قبل المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان وجود أرضية لقبول مناقشة واصدار قوانين مناصرة للمرأة وجود منظمات وجتمع مدني ومنظمات نسائية نشطة للضغط على البرلمان وجود جهات حكومية وغير حكومية تقدم مسودة القوانين لضمان تحقيق المساواة وعدم التمييز للنساء وجود رغبة من قبل فئات من المجتمع لارتقاء كوردستان الى مستوى الدول المتطورة والديمقراطية في العالم صعوبة اقناع رئاسة البرلمان بوضع مسودة القوانين المناصرة للمرأة في أولوية اجندتها وجود بعض الأعضاء في البرلمان الذين لا يقتنعون بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة وجود خلافات سياسية بين الكتل البرلمانية وخاصة المعارضة والسلطة

			الرافضين لبعض المشاريع التي تقدم من قبل الطرف الآخر. عدم تقبل جزء من الوسط الديني للقوانين الجديدة الصادرة لصالح المرأة واعاقة تطبيقها ونظرتهم لها كونها تحد من صلاحياتهم
مخ١,١. مسودة قوانين/إجراءات معتمدة لإزالة جيوب التمييز ضد المرأة	# القوانين التي تمت مراجعتها # مسودات القوانين التي تم تحضيرها # المؤسسات التي تم اطلاعها على المسودات لائحة اعتماد الوثيقة (% أعضاء التحالف ومن الخبراء/ات في المجال) الوثيقة لمشروع القانون/الإجراء المعتمد فنيا واستراتيجيا # الحلفاء الذين صادقوا على المسودات/الاصلاحات المقترحة	وثائق القوانين المقترحة تقارير الاجتماعات	امكانية اجراء تعديلات على القوانين حسب الظروف والاحتياجات دعم المنظمات الدولية والمحلية للمؤسسات التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين المساندة للمرأة هناك تجربة عمل مشترك بين النساء في مختلف الاحزاب السياسية في السابق توفر الخبرات الفنية والموارد المالية اللازمة. وقوف القوى الظلامية وبعض رجال الدين ضد التعديلات باعتبارها ضد الشريعة الاسلامية صعوبة قبول الرجال بمبدأ المنافسة بينهم وبين النساء داخل الأحزاب السياسية

مخ٢,١. المؤسسات الحكومية المتخصصة مؤهلة من أجل تطبيق القوانين والقرارات الخاصة بحقوق المرأة	# نوعية المؤسسات المؤهلة # لوائح وأطر التطبيق # قضايا خاصة بحقوق المرأة التي تعرض للمعالجة		بداية تشكيل محكمة مختصة بقضايا العنف الأسري في بعض المحافظات وجود مؤسسة حكومية مختصة بقضايا المرأة تعمل على التنسيق بين الجهات ذات العلاقة لتنفيذ القوانين استعداد منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية للتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتنفيذ القوانين ضعف استيعاب أهمية تنفيذ هذه القوانين لتنمية وتطوير المجتمع من قبل بعض الجهات التنفيذية ذات الصلاحية سهولة التحايل على القانون بسبب ضعف آليات عملية للمراقبة والتفتيش لمنع عقد الزواج خارج محاكم الاقليم كخطوة للحد من تعدد الزوجات قلة الكوادر القانونية والقضاة المؤهلين والمؤمنين لهذا التغيير نقص المصادر المالية الكافية للعمل على تنفيذ هذه القوانين

مخ١,٣. تحالفات مبنية لحشد الدعم من أجل اعتماد الأطر القانونية/الإجرائية المقترحة	# التحالفات المبنية وعدد المنظمات المنخرطة فيها. لائحة أعضاء التحالف/ات وثيقة النظام الداخلي واعتماد أهداف الحملة وثيقة خطة العمل لجنة التنسيق بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتوعية المجتمع بقانون المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق النساء خطة عمل لتوعية المجتمع بالحقوق القانونية للمرأة	تقارير الاجتماعات المقالات الصحفية	خبرة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وجود مؤسسات اعلامية كثيرة وتوفر امكانية لاستغلالها لقضايا النوع الاجتماعي وجود مؤسسة حكومية خاصة بشؤون المرأة الحصول على تأييد منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاعات الأخرى. عدم تخصيص ميزانية كافية تركز برامج التوعية لمنظمات المجتمع المدني في مراكز المدن بشكل اكبر رفض بعض المنظمات والأحزاب السياسية للدخول في التحالفات.
المحصلة الثانية٢: سياسة تعليمية نوعية معتمدة تطبق مساواة النوع الاجتماعي معتمدة	سياسة تعليمية ذات أسس مدنية قائمة على المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان مناهج تعليمية وتربوية مراعية لمساواة النوع الاجتماعي في كافة المراحل الدراسية # المدارس الجديدة في الأقضية والنواحي والمناطق الريفية # البنات المستفيدات من منح دراسية	لوائح وزارة التعليم الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية المسوحات وقواعد المعلومات الوطنية والقطاعية	وجود قانون التعليم الالزامي الذي يمكن تعديله ليشمل المرحلة الإعدادية ايضا انخفاض ظاهرة عدم الالتحاق والتسرب المدرسي في المجتمع الكردستاني اهتمام حكومة اقليم كوردستان بقطاع التربية والتعليم وتبنيها لبعض التعديلات في المناهج الدراسية في الأعوام

	خفض نسبة تسرب الفتيات في المرحلة الأساسية من (٧-٩) والاعدادية من (٤٩%) الى (٢٥%) خلال فترة الاستراتيجية. إجراءات تمييز ايجابي مدعمة في التوجيه الوظيفي والمهني للفتيات للالتحاق بالدراسات العليا العلمية والتقنية بنسبة ٤٠%. % من الطلبات في التخصصات الفنية والعلمية % التحاق البنات إلى البنين في مراحل التعليم الثانوي انخفاض معدل أمية النساء والبنات من...إلى...		السابقة. توفر المدارس الكافية لاستيعاب البنات في التعليم الثانوي. توفر الموارد المالية الكافية لبناء المدارس الجديدة وتوفير الموارد الأخرى (وسائل النقل، منح دراسية...). وجود منظمات وهيئات مدافعة عن حقوق المرأة والطفلة في الإقليم. لا تشكل تسرب البنات من المدارس أولوية في اهتمام ضعف وعي الأسر لأهمية تعليم البنات إكمال دراستهن عدم تمكين البنات لفرض رغبتهن في التعليم تفشي ظاهرة الزواج المبكر صعوبة الاستجابة للسياسة الجديدة والالتزام بها من قبل المؤسسات التعليمية والتربوية
مخ٢,١. إجراءات مقترحة لسد النقص ومراعاة احتياجات البنات في مدارس البنات في المناطق المحرومة والمهمشة وبالذات الأقضية والنواحي والارياف	% تسرب البنات من المدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية لائحة اقتراحات لرفع العقبات أمام التحاق البنات للمدارس وثيقة البحث وخطة عمل لمراعاة احتياجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية في التخطيط للمدارس وبالذات في الأقضية والنواحي والمناطق الريفية مشروع قانون/إجراء لتخصيص	وثيقة الدراسة التقييمية حول عدد وأسباب تسرب البنات من المدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية وثيقة الاقتراحات مسوحات للغرض	وجود مؤسسات مسؤولة لها القدرة على تحديد احتياجات البنات على نحو دقيق. توفر الموارد المالية الكافية لبناء المدارس الجديدة. عدم تعاون إدارات المدارس في إجراء البحث الميداني لتحديد العقبات أمام التحاق البنات بالمدرسة عدم تعاون إدارات المدارس والمعلمين في تفعيل تلك

	منح دراسية للبنات		الإجراءات
مخ٢,٢. قدرات الكوادر التعليمية معززة من أجل إدماج النوع الاجتماعي وحقوق الانسان في البرامج والمناهج التعليمية.	لائحة أعضاء لجنة الخبراء/ات والاختصاصيين/ات في مجال التربية والتعليم والنوع الاجتماعي عدد مناهج المراجعة لائحة تعديلات المناهج المقترحة عدد أنشطة الدعوة لكسب التأييد، المؤتمرات والحملات الاعلامية لخلق البيئة الملائمة لدعم التعديلات وثائق مناهج حقوق الإنسان والتربية المدنية والتربية الوطنية المعدلة عدم التمييز بين الجنسين وتقبل الاخر برنامج التدريب (محتوى وجدول) عدد الدورات التدريبية للكوادر التعليمية # الكوادر التعليمية المؤهلة حول المفاهيم الاساسية النوع الاجتماعي للحقوق الانسانية للمرأة ومهارات الإدماج	المناهج الدراسية تقييم احتياجات الكوادر التعليمية تقييم مهارات الادماج ما بعد التدريب تقييم قبلي وبعدي لعينة من المدارس (الأسرة التعليمية، الإدارة والتلاميذ)	وجود التنسيق بين المجلس الأعلى للمرأة ووزارة التربية وعدد من المنظمات الدولية والمحلية المعنية للعمل على اجراء التعديلات. وجود منهج حقوق الانسان والتربية المدنية ضمن المناهج التعليمية في الاقليم النتائج الإيجابية للمدارس الخاصة والنموذجية ذات التعليم النوعي حسب المقاييس الدولية يحفز على التغيير والتعديل للمناهج. صعوبة الاستجابة لبرنامج بناء القدرات والالتزام بإدماج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان ضعف تعاون إدارات المدارس والمعلمين في المساهمة في البرامج التدريبية وإدماج المعلومات والمهارات في تعليمهم وممارساتهم. عدم القدرة على تدريب كافة الكوادر التعليمية قلة الكوادر المتخصصة للتدريب في مجال النوع الاجتماعي نقص الخبرات والكفاءات المحلية المتخصصة في وضع المناهج نقص المصادر المالية اللازمة

مخ٢,٣. برنامج مطور لاستحداث أقسام متخصصة في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي في الجامعات الحكومية والأهلية.	لائحة أعضاء اللجنة من وزارة التعليم العالي والمؤسسات العاملة في هذا المجال والمشرفة عليه وثيقة تحديد وتحليل الوضع الخاص بالدراسات المتوفرة والاحتياجات الفنية والمؤسساتية قائمة التجارب الناجحة في المنطقة والدروس المستفادة وثيقة مشروع نموذجي لقسم متخصص في الدراسات النسوية والنوع الاجتماعي خطة عمل لإدماج القسم المتخصص واختباره في الجامعة لمدة ٣ سنوات # الكوادر التدريسية المؤهلة في الجامعات في هذا المجال # الطلبة الذين يشاركون في برنامج بناء القدرات في اكمال دراستهم في مجال النوع الاجتماعي في الجامعات العلمية	دراسات أولية حول البحوث والدراسات الخاصة بالمرأة والنوع الاجتماعي والجامعات المعنية استقصاء للتجارب الناجحة والدروس المستفادة	الاهتمام في إقليم كردستان وفي والعالم ككل بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي لعلاقتها مع حقوق الإنسان و تأثيرها على التنمية ومحورتيها بالنسبة للعلوم الإنسانية والاجتماعية والأنثروبولوجية وغيرها تجارب بسيطة في هذا المجال في عدد قليل من الجامعات عدم تعاون إدارات الجامعات والأساتذة في المساهمة في الإصلاحات المقترحة نقص المصادر المالية والبشرية والفنية اللازمة تركيز الجامعات الاهلية على فتح الاقسام التي تتطلبه سوق العمل
مخ٢,٤. مستوى وعي الرأي العام معزز حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي	مواد إعلامية حول إجبارية ومجانية التعليم من منظور قانوني وحقوقي. % المستهدفين/ت من الأنشطة التوعوية من ضمن الفئات المعنية عدد ممثلي/ات السلطات في الاقليم بما في ذلك في قطاع التربية الذين ساهموا في الحملة مستوى إدراك أهمية تعليم البنات	دراسات أولية حول معرفة الجمهور الواسع الخاصة بالحق في التعليم وإجبارية ومجانية التعليم دراسات نهائية لقياس التغيير في مستوى الوعي	إدراك الطالبات وأسرهن في مجانية التعليم والقدرة على المطالبة بها. عدم تقبل السياسة الجديدة من قبل بعض الاطراف المتطرفة والمتخلفة والمعتقدات الاجتماعية السائدة في المجتمع
	الاستراتيجية الوطنية لصحة الأم	لوائح وزارة الصحة	وثيقة الاستراتيجية طورت

المحصلة الثالثة ٣. سياسة للصحة الإنجابية عبر مراحل الحياة معتمدة/مفعلة في اقليم كردستان	والطفل والصحة الانجابية لعام ٢٠١١-٢٠١٥ معتمدة كمنهاج عمل استراتيجي %الولادات تحت إشراف مؤهلين/ات (طبيب-ممرضة-قابلة) زيادة نسبة الانفاق الحكومي على الصحة وخصوصا برامج الصحة الإنجابيةٌ معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من ٥٠%إلى ٧٠% ومصدر الحصول من المراكز الصحية الحكومية من ٤,٧% الى ٢٥%	الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض	من طرف خبراء وطنيين ودوليين بناء على نتائج المسح الميداني وهي وافية تقريبا لجميع متطلبات المرأة بدعم المنظمات الدولية تواجد المجلس الأعلى لشؤون المرأة منظمات المجتمع المدني المهتمة بهذه القضايا توفر الموارد المادية والبشرية الكافية لتنفيذ الاستراتيجية ارتفعت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي من 4.97 %لعام 2008 إلى 5.77 %لعام٢٠١٢، ولكن تبقى التخصيصات بكل الأحوال قليلة نسبياً وغير كافية بالمقارنة مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي تشير إلى أن البلدان النامية تنفق حوالي 34 دولار أمريكي لكل فرد في مجال العناية الصحية. عدم تبني بعض الوزارات القطاعية لأنشطة الاستراتيجية وجود اهتمامات واولويات اخرى عدم زيادة التخصيصات المالية السنوية في الموازنة الاتحادية لتنفيذ الخطة.

مخ ٣,١. الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية مستحدثة من منظور النوع الاجتماعي والحقوقي.	مسودة الاستراتيجية معتمدة على برنامج عمل مطور خطة عمل للخدمات	لوائح حكومة الاقليم ووزارة الصحة	ارتكاز الاستراتيجية على مبادئ حقوق الأنسان وحقوق المرأة والطفل كما هو منصوص عليها في المواثيق الوطنية والمعاهدات الدولية ، تواجد منظمات المجتمع المدني عدم تبنى الاستراتيجية صعوبة التطبيق لنقص القدرات الفنية وبعض المعتقدات الخاطئة عدم توفر القدرات البشرية الكفيلة بإجراء التقويم.
مخ ٣,٢. قدرات مقدمي الخدمات معززة في(٤) مكونات من الصحة الإنجابية(على الأقل).	مواد تدريبية وأدلة وتوجيهات للإدماج عدد المراكز الصحية المنخرطين في البرامج. عدد الكوادر الطبية المؤهلين حسب التوزيع الجغرافي بحيث تغطى معظم المراكز الصحية القريبة و البعيدة وثيقة إلزامية عمل المتدربين/ات في المواقع التي تم تدريبهم		توفر الموارد المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج بناء القدرات. عدد كبير من كليات الطب والمعاهد الصحية في اقليم كوردستان اقسام التدريب والتعليم المستمر في هيكلية الدوائر الصحية تفاعل الكادر الصحي مع برامج بناء القدرات عدم امكانية تدريب العدد الكافي مقدمي الخدمات خاصة في المناطق البعيدة عدم الاستجابة للمشاركة فى الدورة التدريبية من قبل بعض الكوادر الصحية بحجة الادارة او الخبرة نتيجة الخدمة الطويلة تراجع القدرة العملية لخدمات

			الصحة من قبل العاملين حيث الوضع المهني غير محفّز(مشجع) وخاصة لنساء للعمل في المناطق الريفية و البعيدة. النقص في الملاكات الصحية والطبية و خاصة النسوية في الاطراف و المناطق الريفية والبعيدة
مخ٣,٣. التغطية بخدمات الصحة الإنجابية مكيفة لمقاييس منظمة الصحة العالمية موسعة في مراكز الصحة الإنجابية.	عدد المراكز التي استفادت من بناء القدرات في خدمات الصحة الإنجابية عدد المراكز التي ادمجت اللوائح وخدمات الصحة الإنجابية. # مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية بنسبة ٥٠% بحلول عام ٢٠١٥ % النساء الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية ما قبل الولادة % التغطية بخدمات تنظيم الأسرة بنسبة ٣٥% بحلول ٢٠١٥ # المفحوصات للكشف عن سرطان الثدي من١٠٢١٧ إلى ثلاثة أضعاف		توفر الإمكانات الفنية والمادية مع دعم منظمات الأمم المتحدة المتخصصة (صندوق الامم المتحدة للسكان، منظمة الامم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية) زيادة على دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجود خطة عمل الاستراتيجية للأعوام 2011 -2015 النقص في المؤسسات (المستشفيات، المراكز الصحية الرئيسية والفرعية) التي تقدم خدمات الصحة عامة والصحة الانجابية بصفة أخص بسبب تدهور البنية الأساسية التحتية للصحة التباين النسبي في توزيع الخدمات الصحية والملاكات الطبية المتخصصة بين الحضر والريف (مركز المحافظة و

			الأطراف) نقص في التجهيزات ووسائل عمل برامج الصحة الإنجابية بسبب الإمداد المحدود أو المنقطع للأدوية الأساسية والمعدات الضرورية لتقديم الخدمات في المراكز الصحية وخاصة التي فيها صالة ولادة المعتقدات والممارسات التقليدية (زواج وحمل مبكر، ضعف الإقبال على خدمات الرعاية ومتابعة الحمل ووسائل منع الحمل الحديثة و اتباع المعالجات الشعبية القديمة). عدم وعي النساء بأهمية الحصول خدمات الصحة الإنجابية.
مخ٣,٤. حملة/ات وطنية منفذة لتوعية وتثقيف الأسر والنساء حول أهمية الصحة الإنجابية.	مواد إعلامية تخدم فئات مستهدفة مختلفة وتستعمل قنوات ووسائل متنوعة الموارد اللازمة لقسم التثقيف الصحي لأداء مهامه #، تنوع ونوعية المواد الإعلامية (فوائد تنظيم الأسرة، المعلومات عن أخطار الأمراض المنقولة جنسيا والوقاية منها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أهمية المتابعة إثر الحمل، الرضاعة الطبيعية، صحة المرأة في جميع مراحل حياتها للوقاية من وفيات		وجود برامج التوعية و التثقيف الصحي العام لتعزيز صحة المرأة تخصيص الموارد اللازمة لتفعيل قسم التثقيف الصحي وجود عدد كبير من وسائل الإعلام والصحف و المجلات ومنظمات المجتمع المدني واحتمال تفاعلها مع الحملة. وجود قنوات إعلامية حكومية ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني ووسائل

	الامهات، سرطان الثدي وعنق الرحم...). # حملات التوعية حول الصحة العامة والصحة الانجابية # المستهدفين/ات من الفئات (الرجال، النساء، الشباب...) والمؤسسات (الإعلام، المدرسة...) % النساء المترددات لأول مرة.		الإعلام الناجم عن ضعف الوعي الصحي. تكاليف الإنتاج الإعلامي التوعوي وعدم توفر الموارد والامكانيات في الوزارة استمرار تمسك المجتمع بالقيم التقليدية حول الإنجاب واالزواج.
المحصلة الرابعة ٤: نسبة تواجد المرأة في سوق العمل مرتفعة من ١٢,٩% إلى ٣٠%	عدد القوانين المعتمدة التي توفر الحوافز للمرأة % فرص العمل المفتوحة أمام المرأة تخصيص نسبة ٣٠% للنساء للحصول على فرص العمل ضمن اجمالي فرص العمل المخصصة للمؤسسات الحكومية في الاقليم تخصيص نسبة ٢٥% من برامج بناء القدرات للنساء % النساء المستفيدات من القروض # المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة لصاحبات الأعمال نسبة النساء في القطاع الخاص بعمل محمي وبأجر اللواتي يعملن بنك المعلومات حول الفرص المتاحة وكيفيات تمكين المرأة اقتصاديا	لوائح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية مسوحات للغرض	تحسن أداء الاقتصاد الوطني وزيادة فرص التشغيل في القطاع الخاص الثقافة التقليدية السائدة لعمل المرأة في النشاط الاقتصادي وانخفاض مساهمتها في القطاع الخاص بسبب القيم والتقاليد التي تحدد من ادوارها استمرار التصورات النمطية لدور المرأة وقدرتها على العمل وما ينجر عن ذلك من ممارسات مؤسساتية تفضيل الأسرة لعمل النساء في الوظائف الحكومية. عدم تمكن البنات/النساء من إكمال الدراسة الجامعية أو الدخول في تخصصات يحتاج إليها سوق العمل عدم إقرار مجلس الوزراء/البرلمان مشروعات القوانين والقرارات

مخ٤,١. تعديلات التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل والتقاعد والاستثمار مقترحة لمنح حوافز تشجيعية للمرأة.	عدد القوانين التي تمت مراجعتها. عدد مسودات القوانين التي تم تحضيرها عدد المؤسسات التي تم اطلاعها على المسودات لائحة اعتماد الوثيقة (% أعضاء التحالف ومن الخبراء/ات في المجال) لمشروع القانون/الإجراء المعتمد فنيا واستراتيجيا	القوانين والأنظمة لوائح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض	توفر الموارد البشرية والمالية لإجراء عملية المراجعة. عدم استجابة الشركاء وممثلي المؤسسات الاقتصادية والنقابات لنتائج المراجعة والاصلاحات المقترحة
خ٤,٢. قدرات من النساء والمؤسسات والجمعيات النسوية مبنية فنيا لتعزيز دخولهن في سوق العمل، في القطاع العام والقطاع الخاص.	برامج تدريب متنوعة (التكنولوجيا الحديثة في ادارة الاعمال، تطوير المنتوجات والتسويق والاتصال...) حقائب تدريب وأدلة متخصصة لتأسيس مشاريع اقتصادية بأحجام متنوعة # المؤسسات والجمعيات النسوية قادرة على تدريب النساء عدد النساء المؤهلات للدخول في سوق العمل **عدد النساء** ذوات الاحتياجات الخاصة **المؤهلات** على الأعمال المناسبة لقدراتهن ارتفاع عدد النساء المتخصصات في المجالات المختلفة مسودة تصميم المشاريع الاقتصادية عدد المشاريع المقترحة للتمويل عدد الدوريات والمنشورات الخاصة بالمرأة	الدراسات والاحصائيات المتوفرة احصاءات وبيانات لأغراض البحوث (الايجابية والسلبية) قائمة الجمعيات والمؤسسات المتخصصة المسوحات وجمع الاحصاءات الميدانية	وجود مؤسسات وجمعيات متخصصة توفر الموارد المالية والبشرية لتنفيذ برامج بناء القدرات. وجود خبراء وخبيرات ضعف وعي المرأة بحقوقها الاقتصادية والمهنية نقص الوعي لدى المستفيدات بأهمية هذه البرامج وعدم استجابة الفتيات والنساء لعملية بناء القدرات ودورات التدريب والتأهيل والدراسة. عدم استجابة الوزارات المعنية في تنفيذ برامج بناء القدرات.

مخ٤,٣. قدرات المرأة الريفية مطورة لتمكينها اقتصاديا واجتماعيا على المستوى الفني والمؤسساتي.	حقائب تدريب وأدلة متخصصة لتأسيس مشاريع اقتصادية تتماشى وسياق الريف وخصوصياته وموارده # المؤسسات والجمعيات النسوية قادرة على تدريب النساء عدد النساء المؤهلات للدخول في سوق العمل برنامج التثقيف بالقوانين والتشريعات الخاصة بحقوق المرأة والعمل والمجال الاقتصادي وكيفية الاستفادة منها برامج توعية للمرأة ذات الدخل المنخفض والفقيرة وخاصة في المناطق الريفية حول الفرص المتاحة والدعم والمساندة عدد الدوريات والمنشورات الخاصة بالمرأة	الدراسات والاحصائيات المتوفرة دراسات لتحديد وتقييم احتياجات المرأة الريفية مسوحات للغرض	توفر الخبرة والموارد اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات. تلكؤ الإرادة السياسية لإنجاز عملية الدمج وتبني منظور النوع الاجتماعي في هذه الوزارات.
مخ٤,٤. حملة منفذة وتحالفات مبنية مع منظمات واتحادات ومؤسسات مهنية من أجل حث النساء على العضوية فيها والمشاركة في إدارتها.	عدد الأنشطة التوعوية الموجهة للاتحادات والمؤسسات المهنية حول أهمية مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي واتخاذ القرار التحالفات المبنية وعدد المنظمات المنخرطة فيها (لائحة أعضاء التحالف/ات) وثيقة النظام الداخلي واعتماد أهداف الحملة وثيقة خطة العمل برنامج التمكين الذاتي والقيادة عدد النساء المؤهلات للعمل في إدارة الاتحادات مستوى وعي النساء والرجال	الدراسات والاحصائيات المتوفرة قائمة الاتحادات والمؤسسات المهنية دراسات لتحديد وتقييم فجوات واحتياجات المرأة في مجال التمكين الذاتي ومهارات القيادة المسوحات وجمع الاحصاءات الميدانية	وجود مؤسسة حكومية خاصة بشؤون المرأة تقاليد التعاون والتنسيق والتنظيم بين الاتحادات والمؤسسات المهنية وجود مؤسسات اعلامية كثيرة وامكانية لفت انتباهها حول هذه القضايا تأييد منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاعات الأخرى. خوف الرجال من تنافس المرأة على مراكزهم القيادية عدم الاهتمام أو الخبرة

	بضرورة مشاركة المرأة في إدارة الاتحادات والمنظمات المهنية عدد النساء العاملات التي عبرن عن نياتهن في الانخراط في الاتحادات والنقابات عدد النساء العاملات التي عبرن عن نياتهن في الترشيح إلى إدارة الاتحادات والمؤسسات المهنية عدد سيدات الأعمال اللواتي عبرن عن شروعهن في العضوية في المجالس المماثلة الاقليمية والعربية والعالمية		لدى الاتحادات والمؤسسات المهنية في مجال التنمية والنوع الاجتماعي وحقوق الانسان إذ يتمركز أساسا في الحقوق النقابية والمهنية رفض بعض المنظمات والأحزاب السياسية للدخول في التحالفات. التشدد المجتمعي حول مشاركة المرأة وبالذات في هذا النوع من المنظمات التي غالبا ما تعتبر رجالية
المحصلة الخامسة ٥: ارتفاع مستوى مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار وبناء السلام	قانون الانتخابات يضمن نسبة مشاركة نسبة ٤٠% للنساء في البرلمان ومجالس المحافظات قانون الأحزاب يضمن مشاركة المرأة في صنع القرار بنسبة ٤٥% ٤٠ % (على الأقل) من النساء في المراكز القيادية العليا في السلطة التنفيذية والقضائية ٣٠% (على الأقل) من النساء في اللجنة العليا للحوار مع الحكومة المركزية ٣٠% (على الأقل) من النساء في جميع اللجان المتعلقة بالسلم والأمن القومي نسبة ٤٥% من مقاعد المجالس البلدية المنتخبة للنساء عدد النساء في المناصب القيادية بالمحافظات والهيئات الوطنية والمحلية	لوائح الوظائف العامة والقطاعات والمؤسسات والهيئات المستهدفة بما في ذلك المحافظات الاحصاءات والتقارير الدولية والإقليمية والوطنية مسوحات للغرض	توفر الإرادة السياسية الكافية لزيادة مساهمة المرأة في مواقع صنع القرار. تقبل البرلمان لفكرة توسيع المشاركة للمرأة وإصدار التشريعات المناسبة. تأثير العولمة والانفتاح الحضاري وسهولة السفر إلى خارج الاقليم يؤدي الى فتح الآفاق الثقافية للرجال والنساء تزايد وعي النساء بحقوقهن السياسية التنافس السياسي على مواقع اتخاذ القرار المنظومة القيمية في المجتمع من الاعراف و العادات و التقاليد و المفاهيم التي تحد من ادوار المرأة في الحياة

	# النساء في الهيئات الإدارية واللجان الخاصة بإدارة شؤون القرى بنسبة ٢٥% نسبة النساء للعمل (كمختار) في المناطق الريفية من ٠% الى ٢٥% # المراكز الخدمية للأطفال من الحضانات وغيرها لدعم عمل المرأة السياسي ومشاركتها في المناصب القيادية المنتخبة والتنفيذية		العامة. ضعف إقدام المرأة نفسها للمشاركة السياسية والوصول إلى مواقع صنع القرار بسبب الخلفية الاجتماعية والثقافية لها. صعوبة تنفيذ القوانين التي يتم سنها أو تعديلها الخاصة بمساواة النوع الاجتماعي بسبب المقاومة غير المعلن عنها. رفض الأحزاب والكتل البرلمانية التعاون في تحقيق المزيد من إدماج المرأة في الشأن السياسي. مقاومة النساء أمام التغيير خوفا من العقبات.
مخ١,٥. استنادا لقرار مجلس الامن ١٣٢٥، إجراءات قانونية وتشريعية وتدابير إدارية مقترحة لرفع عدد النساء في مواقع وضع السياسات وصنع القرار	تقرير مراجعة القوانين وتحديد الفجوات لائحة الممارسات والتجارب الجيدة في المنطقة مسودات الإجراءات المعتمدة لرفع مستوى مشاركة المرأة المقترحة	التقارير والقوانين والتشريعات واللوائح الوطنية والاقليمية والدولية	وجود إجراء الكوتا وعدد من القوانين التي تحد من المفاهيم والاعراف التقليدية التي ترسخ التمييز بين الجنسين. وجود منظمات وتحالفات في الاقليم تعمل من أجل القضية وجود تجارب ناجحة في المنطقة وجود كفاءات في التحليل الاستراتيجي ورسم حملات المدافعة عدم تعاون الأحزاب والكتل السياسية في دعم عملية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة المشاركة السياسية

			للمرأة
مخ٢,٥. قدرات ومهارات المرأة مبنية على التمكين الذاتي والقيادة.	مواد تدريبية وأدلة مطورة حول مهارات القيادة واتخاذ القرار عدد النساء المؤهلات في برامج تنمية القدرات عدد مبادرات النساء للمشاركة في الحياة العامة و في المناصب القيادية % النساء اللواتي عبرن عن نيتهن في الانخراط إلى جمعيات نسوية أو الأحزاب كل ٦ أشهر % النساء اللواتي عبرن عن نيتهن في الدخول إلى الانتخابات	الاحصاءات والتقارير الإقليمية والوطنية قوائم الجمعيات قوائم الأحزاب السياسية القوائم الانتخابية بطاقات الانخراط مسوحات للغرض	وجود مراكز التدريب في بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجامعات والمعاهد التي تدفع النساء للاستفادة منها توفر الخبرات الفنية الكافية لزيادة قدرات المرأة القيادية وجود جمعيات وأحزاب تساعد على انتقاء الفئة المستهدفة المسؤوليات الأسرية التي تقع على عاتق المرأة بشكل أساسي تنظيم العمل السياسي والعمل المجتمعي في أوقات لا تناسب الأدوار والمهام المتعددة للمرأة
مخ٣,٥. مستوى وعي المجتمع والنساء مرتفع حول أهمية حقوقهن في إشغال المناصب القيادية.	خطة اعلامية تعزز أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة (الوثيقة) مواد إعلامية متنوعة جاهزة وقابلة للنشر والاستعمال # الحملات الإعلامية مكثفة للتوعية حول حقوق المرأة في الانتخاب والترشيح والدفاع عن القضايا ذات المصلحة العامة كالسلم والتنمية والتضامن داخل المجتمع... # مراكز وأندية ثقافية خاصة بالمرأة تعمل على توعية النساء بحقوقهن في المشاركة السياسية واتخاذ القرار عدد الحلقات التوعوية في عدد		الوعي المتزايد على مستوى الاقليم والمجتمع حول أهمية مشاركة المرأة على جميع الأصعدة سياسة وزارة الثقافة والشباب التي تؤكد على مراعاة مساواة النوع الاجتماعي في برامجها ونشاطاتها. وجود مؤسسات اعلامية مختلفة في كوردستان يمكن الاستفادة منها وجود نسبة من الاعلاميات التي تهتم بقضايا المرأة وجود مطابع ودور الثقافة الأهلية والحكومية التي تهتم بالشؤون الثقافية العامة

	من قنوات الاتصال والتواصل بما في ذلك الشبكات الاجتماعية عدد الاصدارات والمطبوعات الخاصة بالمرأة عدد القنوات التلفزيونية التي تبث البرامج الخاصة بقضايا المرأة وازالة التمييز ضدها عدد المؤسسات من الحكومة والمجتمع المدني التي تستعمل المواد الإعلامية لنفس الغرض		العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تعزز الصورة النمطية للمرأة وبالذات تجاه دورها السياسي قلة او في بعض الاحيان عدم وجود مراكز التوعية الاجتماعية الثقافية وجود القنوات التجارية والاهلية لها سياساتها الخاصة غير مضمونة للالتزام بأهداف الاستراتيجية تزايد التيارات المتشددة
المحصلة السادسة ٦: المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة مدعمة بموارد وصلاحيات تسمح لها بأداء مهامها بالفعالية المؤثرة على التغيير.	تشريع قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة تخصيص ميزانية مستدامة للمجلس الاعلى لشؤون المرأة في إقليم كوردستان مركز رصد حالات التمييز على أساس النوع الاجتماعي قرار لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي في إقليم كردستان قرار لاعتماد الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي في إقليم كردستان تطبق بصفة تدريجية إقرار قانون لترسيم مسؤولين/ات على متابعة إدماج النوع الاجتماعي في مؤسسات الدولة عدد وحدات النوع الاجتماعي التي تم تأسيسها في الوزارات	القوانين والتشريعات ذات العلاقة دوليا، إقليميا ووطنيا التوجيهات الدولية في هذا المجال لائحة مهام المجلس بمرجع إلى الضوابط الدولية (اتفاقية سيداو، مؤتمرات فينا، القاهرة وبيجينغ)	وجود منظمات دولية واقليمية متحالفة ومنظمات المجتمع المدني تدعم نشاطات المجلس الاعلى لشؤون المرأة التأسيس الحديث لبورد مراقبة حقوق المرأة في إقليم كوردستان–العراق عدم توافق الكتل البرلمانية على إقرار قانون المجلس الأعلى المرأة. التباس فيما يخص دور المجلس الأعلى للمرأة بعد تأسيس بورد مراقبة حقوق المرأة. تغيير وعدم ثبات الاولويات الخاصة بالمرأة في تنفيذ السياسات للحكومات المتعاقبة

مخ٦,١. المجلس الأعلى لشؤون المرأة يتمتع بصلاحيات وموارد مادية وبشرية مناسبة.	اقرار قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة معتمد ومرفوع للجهات المعنية مشاريع قرارات مأسسة النوع الاجتماعي متفق عليها ومرفوعة للجهات المعنية	القوانين والتشريعات ذات العلاقة دوليا، إقليميا ووطنيا التوجيهات الدولية في هذا المجال	توفر الإرادة السياسية لتأسيس ودعم المجلس الأعلى للمرأة بالصلاحيات والموارد الضرورية معارضة بعض الجهات بما في ذلك الحكومية على إعطاء المجلس الاعلى لشؤون المرأة في الإقليم صلاحية المراقبة والمساءلة حول المساواة وتمكين المرأة من حقوقها و عدم التمييز ضدها في المشاركة السياسية و تقليد المناصب عدم تمكن البرلمان من تشريع قانون المجلس الأعلى لشؤون المرأة
مخ٦,٢. مسودة إطار وإجراءات مقترحة لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة في الوزارات المختلفة.	أدلة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في سياسات وبرامج على الأقل في ٣ قطاعات أدلة لتطبيق موازنات النوع الاجتماعي مكيفة مع خصوصية على الأقل في ٣ قطاعات عدد المؤسسات والكوادر القادرة على تطبيق الأدلة نسبة الإحصاءات المقدمة حسب النوع الاجتماعي في كل وزارة من مجموع الإحصاءات المتوفرة.		توفر الخبرة والموارد اللازمة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات. توفر الموارد البشرية والمادية اللازمة لإجراء عملية الدمج وتأسيس وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات. غياب الإرادة السياسية لإنجاز عملية الدمج وتبني منظور النوع الاجتماعي في هذه الوزارات. تباطؤ الوزارات في دعم

مخ٦,٣. منهاج إدماج ومأسسة النوع الاجتماعي مطور لبناء قدرات كافة الوزارات	# ممثلي/ات القطاعات التي استفادت من برنامج بناء القدرات (التخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية والمالية، الصحة، التعليم، وزارة المرأة، البرلمان) عدد وحدات النوع الاجتماعي التي طورت خطة لإدماج النوع الاجتماعي التقارير الدورية حول اوضاع النساء المؤتمرات السنوية حول قضايا النساء في كوردستان	خطط التنمية الوطنية والقطاعية الاستراتيجيات ذات العلاقة لوائح الموظفين/ات في القطاعات المعنية لوائح الخبراء/ات في النوع الاجتماعي في الاقليم	عملية دمج النوع الاجتماعي في التخطيط التنموي والموازنة.
مخ٦,٤. خطة إعلامية معتمدة تعزز مبادئ المساواة وازالة التمييز ضد المرأة ومبدأ مشاركة المرأة في الحياة العامة والخاصة.	حملتان على الأقل منفذتان سنويا بمناسبة اليوم العالمي للمرأة وحملة ١٦-يوما لمناصرة إزالة أشكال العنف ضد المراة، المساوة وحقوق المرأة الإنسانية في جميع مراحل حياتها # الاصلاحات المرفوعة في كل مناسبة		تبني الحكومة للتظاهرات الدولية دعم المنظمات الدولية وجود شبكات وتحالفات والتنسيق معها تنظم نفس الحملات عدم توفير الموارد الضرورية/الملائمة المناخ السياسي غير الملائم